

الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير

فرع : العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية وبنوك

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

رقم:



دور نماذج التنبؤ بالفشل المالي في إدارة المخاطر المالية للمؤسسة

دراسة حالة شركة سونطراك - الجزائر - 2016/2013م

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (اكاديمي) في العلوم المالية والمحاسبة

إشراف :

- أ.جمعي محمد صالح

من إعداد الطالب :

- بن خليفة عبد الرحيم

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الرتبة العلمية	الصفة
زيد أيمن	أستاذ محاضر -ب-	رئيسا
جمعي محمد صالح	أستاذ محاضر -أ-	مشرفا ومقررا
عفيصة عبد الرحمان	أستاذ محاضر -أ-	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

شكر و عرفان

"يا رب لا تدعني أصاب الغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائماً بأن الفشل هو التجربة التي تسبق النجاح، يا رب إذ أعطيتني نجاحاً لا تفقدني اعترازاً بكرامتي"

الحمد والشكر لله عز وجل الذي أمدنا بالقوة والصبر لإتمام هذا العمل فلا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ "جمعي محمد صالح" على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى جميع التوجيهات والنصائح طيلة فترة البحث.

كما لا يفوتنا التوجه بالشكر والتقدير لأساتذتنا أعضاء لجنة المناقشة وكذلك جميع طاقم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ميدان علوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية وبنوك، وإلى جميع أساتذة وإطارات كلية المالية والمحاسبة لجامعة محمد بوضياف - المسيلة- وإلى كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد، ونسأل الله تعالى أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم، وأن يجزيهم عنا وعن المسلمين خير الجزاء

إهداء

الحمد لله مهما حمدناه فلا نستوفي حمده و الصلاة و السلام على من لا يأتي بعد محمد ابن عبد الله
إلى من حملتني وهنا و وضعتني وهنا وضافت مرارة الدنيا لأذوق حلاوتها و كان اسمها أول ما نطقت
شفتاي به إلى من برضاها يرضى الرحمان و عن شكرها يعجز اللسان و لن ينساها القلب مدى السنين أمي
ثم أمي ثم أمي أطال الله في عمرها

إلى الذي رأى في شخصيتي حلما يتحقق إلى من صنع بتعبه سلاحا لي و عنائه راحة لي، إلى الذي سهر
على راحتني صغيرا و على مستقبلي كبيرا مهما وصفت فلن استوفي حقه :

أبي العزيز رحمه الله

إلى من كانوا بهجة هذه الدنيا ، شقائق النعمان أخواتي (سعيدة، فريحة، نخلة، فايضة، طابوس، فتيحة)
الشكر الكبير لهم .

وإلى روح الفقيد رحمه الله ابن أختي وليد الذي كان السند الأول لي بعد والدي نسأل الله

أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه الفردوس الأعلى

و إلى أخي الوحيد العزيز (هشام) الذي أتمنى له النجاح في حياته

إلى اقرب الناس إلى قلبي واصدقائي وأهلي وناسي أتمنى لهم حياة سعيدة

و إلى عائلتي الصغيرة زوجتي وإبنتي (سجود) أدعو الله أن لا يفرقنا أبدا

إلى كل تخصص مالية البنوك و التأمينات

الى من عمل معي بكد بغية اتمام هذا العمل (يازيد قادري) أسأل الله ان يوفقه في حياته

و إلى الذين رفعوا رايات العلم و اخدموا رايات الجهل إلى أساتذتي الكرام و على رأسهم الأستاذ (جمعي
محمد صالح)

اهدي هذا الجهد المتواضع إلى كل من قال لا الله إلى الله محمد رسول الله سائلا المولى عز وجل أن
يوفقني لما يحب ويرضى

الخلاصة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة البحثية إلى تبيين دور نماذج التنبؤ بالفشل المالي في إدارة المخاطر المالية للمؤسسة وذلك من خلال دراسة القوائم المالية لشركة سونطراك – الجزائر - في الفترة الممتدة بين 2013-2016.

ومن خلال إستخدام هذه النماذج تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أسهمت نتائج التنبؤ بإعطاء صورة واضحة للوضعية المالية لشركة سونطراك – الجزائر- على مستوى تشخيص الفشل المالي.
- يمكننا الإعتماد على المعلومات المحاسبية (الميزانية، جدول حسابات النتائج) في التنبؤ بالفشل المالي، من خلال إستخدام مؤشرات مالية مناسبة.
- إن النماذج المستخدمة قد ساعدت في الحكم على الوضعية المالية لشركة سونطراك –الجزائر-.

Summary:

This research study aimed to show the role of financial failure prediction models in managing the financial risks of the organization by studying -ALGERIA- in the period between 2013-2016.

Through the use of models, the following results were obtained:

- The results of the forecast contributed to giving a clear of the financial position of sonatrach -ALGERIA- at the level of diagnosing financial failure.
- We can rely on accounting information (budget, results accounts table) in predicting financial failure, though the use of appropriate financial indicators.
- The models used have helped in judging the financial position of sonatrach -ALGERIA-.

فهرس

المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
	الملخص
	شكر وعران
	الإهداء
	مقدمة
	الفصل الأول: التنبؤ بالفشل المالي وإدارة المخاطر
6	تمهيد
7	المبحث الأول : الإدارة المالية
7	تمهيد
7	المطلب الأول:مدخل إلى الإدارة المالية
7	الفرع الأول: مفهوم الإدارة المالية
8	الفرع الثاني: أهمية وظيفة الإدارة المالية
9	المطلب الثاني: وظائف الإدارة المالية وخصائصها
9	الفرع الأول:وظائف الإدارة المالية
11	الفرع الثاني: خصائص الإدارة المالية
12	المطلب الثالث: أهداف الإدارة المالية
12	الفرع الأول: أهداف الإدارة المالية
16	المبحث الثاني: التنبؤ بالفشل المالي
16	المطلب الأول: مفهوم التنبؤ بالفشل المالي
16	الفرع الأول : تعريف التنبؤ بالفشل المالي
18	الفرع الثاني :أهم المفاهيم المشابهة للفشل المالي
18	الفرع الثالث :مظاهر الفشل المالي

19	المطلب الثاني: مراحل وأسباب الفشل المالي
19	الفرع الأول:مراحل الفشل المالي
21	الفرع 2 :أسباب الفشل المالي
22	المطلب الثالث: نماذج التنبؤ بالفشل المالي
29	المبحث الثالث: مدخل عام لإدارة المخاطر
29	تمهيد
29	المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المالية وأهدافها
30	الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر المالية RISK MANGMENT
31	الفرع الثاني: أهداف إدارة المخاطر
32	المطلب الثاني: أدوات وقواعد إدارة المخاطر المالية
32	الفرع الأول: أدوات إدارة المخاطر المالية
34	الفرع الثاني: قواعد إدارة المخاطر
36	المطلب الثالث: تأثير إدارة المخاطر المالية في سير المؤسسة
36	الفرع الأول: أهمية إدارة المخاطر المالية
36	الفرع الثاني: أسباب فشل إدارة المخاطر المالية
38	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني :دراسة حالة مؤسسة سونطراك -الجزائر -	
40	تمهيد
41	المبحث الأول: تقديم عام لشركة سوناطراك -الجزائر -
41	المطلب الأول: مدخل عام حول شركة سوناطراك
44	المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لمجمع سونطراك
44	الفرع الأول: التنظيم العام لمجمع سونطراك

46	المبحث الثاني: الطريقة والإجراءات المتبعة
46	المطلب الأول: عينة الدراسة والمتغيرات المستخدمة
48	المطلب الثاني: أدوات الدراسة
49	المبحث الثالث : تحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية
49	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة
55	المطلب الثاني: تحليل وتفسير النتائج
56	خلاصة الفصل الثاني
58	الخاتمة
63	قائمة المصادر والمراجع
فهرس الجداول	
49	الجدول 01: نتائج حساب Z.ALTMAN لسنة 2013
49	الجدول 02: نتائج حساب Z.ALTMAN لسنة 2014
50	الجدول 03: نتائج حساب Z.ALTMAN لسنة 2015
50	الجدول 04: نتائج حساب Z.ALTMAN لسنة 2016
51	الجدول 05: نتائج حساب Z.ALTMAN لسنوات 2013, 2014, 2015, 2016
52	جدول 06: نتائج حساب Z.KIDA لسنة 2013
52	جدول 07: نتائج حساب Z.KIDA لسنة 2014
53	جدول 08: نتائج حساب Z.KIDA لسنة 2015
53	جدول 09: نتائج حساب Z.KIDA لسنة 2016
54	جدول 10: نتائج حساب Z.KIDA لسنوات 2013, 2014, 2015, 2016,

54	جدول 11: مقارنة ما بين النموذجين في السنة الأخيرة للدراسة
الملاحق	
66	الملحق رقم 01 : الميزانية الختامية (أصول) 2014/2013
67	الملحق رقم 02: الميزانية الختامية (خصوم) 2014/2013
68	الملحق رقم 03: جدول حسابات النتائج 2014/2013
69	الملحق رقم 04: جدول تدفقات الخزينة 2014/2013
70	الملحق رقم 05: الميزانية الختامية (أصول) 2015/2014
71	الملحق رقم 06: الميزانية الختامية (خصوم) 2016/2015
72	الملحق رقم 07: جدول حسابات النتائج 2016/2015
73	الملحق رقم 08: جدول تدفقات الخزينة 2016/2015 2016/2015

مقدمة

مقدمة:

أصبحت المؤسسات الاقتصادية اليوم تواجه مخاطر مالية متنوعة ومتفاوتة في درجة خطورتها من مؤسسة إلى أخرى، إن دراسة وتحليل المخاطر المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية تعتبر ضرورة حتمية لضمان استمرارية المؤسسة في السوق.

وعليه يتطلب من المؤسسات الاقتصادية المعاصرة أن تولي اهتماما بالغا بإدارة المخاطر المالية وكيفية التحكم فيها من أجل اتخاذ القرارات المالية المناسبة والتي تؤدي إلى تحقيق أدائها المالي بصورة أفضل.

وبعد توسع أنشطة المؤسسة وتعمدها، أصبحت المؤسسة تواجه بعض المشاكل كالعجز في تمويل ذاتها أي عجز في ميزانيتها، مما أدى بها إلى البحث عن استراتيجيات تضمن التحكم في تسيير ميزانيتها واستعمال أمثل للموارد المالية بطريقة عقلانية وما يحقق مردودية عالية.

لهذا وجد ما يسمى بالتحليل المالي، الذي يساعد على تشخيص وضعية المؤسسات من خلال تحليل القوائم المالية وأهمها الميزانية، كما أنه ذو أهمية كبيرة داخل المؤسسة، ويعتبر ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج الذي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن نشاط المؤسسة دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي، كما أن عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة لا يمكن أن تكون مثالية بدون تحليل مالي للقوائم المالية حيث يعتبر التحليل أداة مهمة، من خلال أدواته المستخدمة في إعطاء الوضعية الحقيقية للمؤسسة ومن هذا يشكل التحليل المالي للميزانية، وأرصدة المؤسسة الإطار الملائم لإجراء عملية التشخيص على اعتبار أن كل اختلاف في وضعية المؤسسة سوف يظهر من خلال بعض المؤشرات المالية.

على ضوء ما سبق تتجلى معالم إشكالية هذا البحث والتي يمكن صياغتها في السؤال التالي:

الإشكالية:

ما هو دور نماذج التنبؤ بالفشل المالي في إدارة المخاطر المالية للمؤسسة؟

ومن هذا الإشكال تنبثق التساؤلات التالية :

- ما هي أهم النماذج التي تساعد في التنبؤ بالفشل المالي
- هل يساهم كل من نموذج kida و Altman بالتنبؤ بمخاطر الفشل المالي في المؤسسة.

وللإجابة على التساؤل نقترح طرح الفرضيات التالية سنحاول اختبارها من خلال البحث:

- إن عدم وجود إدارة المخاطر بالمؤسسة يؤثر سلبا على الأداء المالي لها.
- إن نجاح مؤسسة سونطراك الجزائر للتقليل من المخاطر المالية يعتمد على مدى درجة التنبؤ بالفشل والخطر المالي قبل وقوعه.
- يمكن تطبيق كل من نموذج Altman و Kida للتنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة سونطراك -الجزائر -
- يمكن للمؤشرات Altman و Kida المالية التمييز بين وضعيات نشاط مؤسسة سونطراك الجزائر الفاشلة والسليمة خلال السنوات 2013، 2014، 2015، 2016.

مبررات اختيار الموضوع:

- التعرف على المؤسسات الفاشلة التي تهدد النمو الاقتصادي.
- مساعدة الأطراف المحيطة بالمؤسسة، ومحاولة ترشيد قراراتهم.

- التنبؤ بالفشل المالي، كأداة مالية فعالة، لتحسين ورفع كفاءة تسيير المؤسسات الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

- وضع مفهوم للفشل المالي، والتعرف إلى لمفاهيم المشابهة له.
- التعرف إلى كيفية تطبيق أدوات قياس الفشل المالي، وذلك انطلاقاً من المؤشرات المالية.
- دراسة وفهم عمل إدارة المخاطر.
- معرفة المؤسسات المالية فاشلة أو سليمة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال دور الذي تؤديه النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة المستقبلية الذي يمكن من اتخاذ الإجراءات الكفيلة للحفاظ على استقرار الوضع المالي السليم للمؤسسة.

منهج وأدوات البحث:

بالنظر إلى الموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكال المطروح وأثبتت الفرضية تم المزج ما بين المنهج الوصفي والاستقرائي، الأول يخص الجانب النظري المتعلق بالتحليل المالي والفشل المالي من خلال عرض الإطار النظري ومنهجية التحليل المالي وأسباب الفشل ومراحله، والثاني يخص دراسة القوائم المالية لشركة سونطراك -الجزائر- وذلك بتطبيق نماذج التنبؤ بعد استخراج المتغيرات واستعمال برنامج Excel للقيام بالعمليات الحسابية والتوصل إلى النتائج.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية : القوائم المالية لمؤسسة سونطراك الجزائر خلال السنوات 2013، 2014، 2015، 2016.

الحدود المكانية : فتمثل في منطقة نشاط المؤسسة وفروعها، أما طبيعة نشاط الشركة، فهي شركة وطنية بترولية.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة التنقل والوصول للمكاتب بسبب القيود المفروضة بسبب الجائحة وإتباع البروتوكول الصحي.
- قصر فترة الدراسة الممنوحة لإعداد الدراسة البحثية بشكل معمق.
- قلة المصادر والمراجع التي تتطرق للدراسة.

الفصل

الأول

تمهيد

لنماذج التنبؤ بالفشل المالي دور كبير وهام في إدارة المخاطر المالية للمؤسسة، وهذه النماذج عادة تساعد في الكشف المبكر للفشل المالي للمؤسسة المتوقع حدوثه، وتعتبر ظاهرة الفشل المالي ظاهرة خطيرة تنتج عن مخاطر كبيرة ممكن ان تتعرض لها العديد من المؤسسات في كثير من الإقتصاديات النامية والمتطورة بسبب مجموعة من العوامل بعضها داخلية وبعضها خارجية وللد من هذه الظاهرة لابد من التنبؤ بقوة او ضعف المؤسسة والتنبؤ باحتمال فشلها باستخدام النماذج الكمية، اصبح امر ضروريا وذلك لتجنب المؤسسة في الوقوع في مشاكل مالية قد تؤدي لإزوالها وتصفيتها لهذا سنتطرق في هذا الفصل الى الإطار المفاهيمي حول الفشل المالي وأهم نماذج التنبؤ به وكذلك إدارة المخاطر المالية، وقسم الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

البحث الاول: الإدارة المالية

البحث الثاني: التنبؤ بالفشل المالي

البحث الثالث: مدخل عام لإدارة المخاطر المالية

المبحث الأول : الإدارة المالية:

تمهيد:

تعتبر الإدارة المالية من أهم الوظائف الرئيسية التي نجدها في المؤسسات بشكل عام، وذلك لما لها من أهمية بالغة في تنظيم عمل المؤسسة، وهذا ما سنتطرق إليه في المقال التالي.

المطلب الأول:مدخل إلى الإدارة المالية:

الفرع الأول: مفهوم الإدارة المالية:

لقد كان للتطورات الجوهرية التي بدأت قبل الخمسينات، خاصة أزمة الكساد العظيم (1933- 1929) ومعالجة الآثار الناجمة عنه دورا كبيرا في توسع مفهوم الوظيفة المالية، حيث لم يعد دورها يقتصر فقط على جلب الأموال للمؤسسة بل امتد ليشمل القرارات الخاصة بنوعية هذه الأموال، أي مدى الاعتماد على التمويل الداخلي أو التمويل الخارجي، كما تحدد مدى الاعتماد على مصادر التمويل طويل الأجل أو مصادر التمويل قصير الأجل.

ثم تطورت الوظيفة المالية إلى مجالات أخرى حيث أصبح المدير المالي يتخذ قرارات خاصة بالاستثمارات المستقبلية في كل عنصر من عناصر الأصول الثابتة والأصول المتداولة، بما يضمن كفاية الأموال المستثمرة في كل أصل حتى لا تضيق فرص لتحقيق أرباح إضافية، وأيضا بما يضمن في نفس الوقت عدم المغالاة في الاستثمار فيها حتى لا يتم إغراق جزء من الموارد المالية للمؤسسة في استثمارات إضافية لا يتحقق من ورائها أي عائد.¹

كما تم إضافة مهنتين إضافيتين يعتبران من مستلزمات عملية اتخاذ القرارات، حيث تتمثل المهمة الأولى في القيام بالتخطيط المالي للتعرف على ما سوف تكون عليه الأوضاع

¹ عبد الغفار حنفي، أساسيات الإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص46.

في المستقبل وذلك قبل اتخاذ أي قرار، أما المهمة الثانية فتتمثل في تنمية بعض المعايير الرقابية للوقوف على حقيقة المركز المالي للمؤسسة ومعرفة مدى رشادة القرار. وهكذا تغيّر مفهوم الإدارة المالية من وظيفة تهتم بتوفير الأموال اللازمة للمؤسسة إلى وظيفة تختص باتخاذ القرارات في مجال الاستثمار وفي مجال التمويل، كما تختص بالتخطيط المالي والرقابة المالية.

- ولهذا يمكن تعريف الإدارة المالية بأنها: تلك الإدارة التي تقوم بنشاطات مالية متنوعة وذلك من خلال تنفيذها لوظائف متخصصة كالتحليل المالي، وتقييم المشروعات، واعداد وتفسير القوائم والتقارير المالية، والموازنات التقديرية، والاندماج، وإعادة التنظيم، والتوجيه، والرقابة، ولكن بصيغة مالية، وبإنجاز الوظائف بكفاءة تستطيع تحقيق الأهداف المحددة لها وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة.¹

الفرع الثاني: أهمية وظيفة الإدارة المالية:

هناك عدة وظائف تقوم بها أي مؤسسة، سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية، ويختلف عدد هذه الوظائف باختلاف حجم المؤسسة وأهدافها والظروف الاقتصادية والطريقة التي يعمل بها، إلا أن الوظائف الانتاجية والتسويقية والمالية تعتبر الدعامة الأساسية التي يعتمد عليها نشاط الأعمال لتحقيق أهدافه، وتمارس هذه الوظائف من خلال إدارات معينة لكل منها.²

وتعتبر الوظيفة المالية من أهم هذه الوظائف وذلك لأن معظم الأهداف والسياسات والقرارات والعمليات الإنتاجية والتسويقية يستحيل النظر إليها بمعزل عن الاعتبارات المالية، إلا أنه بالرغم من الدور الهام الذي تلعبه الوظيفة المالية في إدارة المشروعات إلا أنها لم تلق في السابق نفس الإهتمام الذي كانت تلقاه كل من وظيفتي الانتاج والتسويق، ولكن

¹ محمد صالح الحناوي، أساسيات ومبادئ الإدارة المالية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2007، ص 39.

² رضوان وليد العمار، الإدارة المالية، دار المسيرة، ط1، عمان، 1997، ص 21.

نتيجة للتغيرات المختلفة التي حدثت في النشاط الاقتصادي فإن وظيفتي التخطيط المالي والرقابة على الموارد المالية أصبحتا تحتلان مركز أكثر أهمية عما كان عليه الحال في الماضي، وذلك أصبح عامل المنافسة بين الشركات كبير، وخاصة على النواحي المالية من حيث إيجاد التمويل المناسب وإدارة رأس المال والمحافظة على الموارد المالية المتاحة وحمايتها من كل احتمالات الإسراف والضياع.¹

المطلب الثاني: وظائف الإدارة المالية وخصائصها:

الفرع الأول: وظائف الإدارة المالية:

يقوم المدير المالي بمجموعة من الوظائف الرئيسية تتمثل في:²

1. **الوظيفة الأولى:** وتتمثل في التخطيط المالي، أي تقدير الاحتياجات المالية المطلوبة

للقيام بأنشطتها المستقبلية، وينقسم هذا التخطيط بصفة عامة إلى تخطيط مالي طويل الأجل، وتخطيط مالي قصير الأجل.

2. **الوظيفة الثانية:** وهي تتمثل في كيفية الحصول على الأموال من أجل تغطية

الاحتياجات المالية، وهذا يتطلب تحديد المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في توفير هذه الأموال، حيث هناك مصدرين عامين: إما أن يكون المصدر داخلي أي التمويل الداخلي وهنا الأموال تكون في شكل ملكية رأس المال، أو أن يكون المصدر خارجي أي التمويل الخارجي والذي ينقسم بدوره إلى تمويل قصير الأجل وتمويل طويل الأجل، وقد تتخذ الملكية في رأس المال أشكالاً مختلفة، لكنها في النهاية تمثل القدر من رأس المال سيظل مستثمراً في المؤسسة مادامت مستمرة في عملها، ولا يمكن الانتقاص منه أو سحبه من المؤسسة والآن اعتبر ذلك تقليصاً لحجم المؤسسة أو تصفية لها.

¹ عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار الصفاء، ط1، عمان، 2000، ص 99.

² سعاد معاليم، الإدارة المالية الحديثة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص 145-146.

3. **الوظيفة الثالثة:** وتتمثل في الاستخدام السليم للأموال التي تحصل عليها المؤسسة لكي تؤدي دورها على الوجه الصحيح بما يكفل للمؤسسة تحقيق أكبر إنتاج وتسويقه وبالتالي تحقيق أكبر أرباح ممكنة نتيجة لذلك.

4. **الوظيفة الرابعة:** وتتمثل في الرقابة المالية، أي التحقق من سلامة الأداء في جميع المراحل الثلاثة السابقة، حتى تطمئن المؤسسة إلى أن ما يتم تنفيذه يتمشى مع ما كان مقدراً له، كما يتم معالجة الانحرافات في حالة حدوثها في الوقت المناسب.

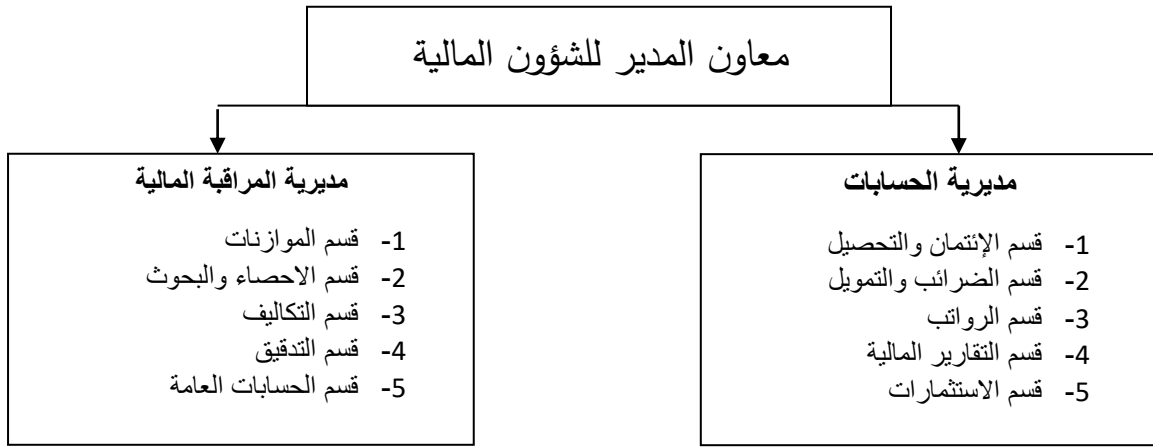
ومن الأدوات المالية الشائعة التي تستخدم في مثل هذه الحالة نجد ما يطلق عليه النسب المالية أو التحليل المالي، ومن أهمها معدّل العائد على رأس المال المستثمر، وكذلك نسبة الربح إلى المبيعات، ومعدّل دوران الأصول، وغيرها من النسب التي تفيد في إعطاء المؤسسة صورة سريعة وموجزة في الوقت نفسه عن النواحي المالية فيها. ومن خلال كل ما سبق يلاحظ أن الوظيفة المالية تركز على مجموعة من القرارات الرئيسية وهي:

أ- **القرارات التمويلية:** وتشمل جميع القرارات المتعلقة بتقييم أثر استعمال مختلف أنواع التمويل، مثل التمويل قصير الأجل أو طويل الأجل في قيمة المؤسسة وربحياتها. حيث بعد أن تحدد الوظيفة المالية احتياجات المؤسسة من الأموال والمصادر المتاحة من أجل تلبيةها، يتم اتخاذ القرار فيما يخص المصدر التمويلي الأنسب والذي يعمل على تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة وذلك حسب عائد وتكلفة كل مصدر.

ب- **القرارات الاستثمارية:** بعد تحديد احتياجات المؤسسة من الأموال والمصدر التمويلي الأمثل لتلبية هذه الاحتياجات، يقوم المدير المالي باتخاذ القرارات الاستثمارية والتي تتمثل في جميع القرارات الخاصة باستثمار الأموال في مختلف أنواع موجودات المؤسسة أي في كل عنصر من عناصر الأصول الثابتة والأصول المتداولة، وذلك بما يضمن كفاية الأموال المستثمرة في كل أصل، وبما يضمن في نفس الوقت عدم المغالاة في الاستثمار فيها.

ج-قرارات توزيع الأرباح: تتضمن سياسة توزيع الأرباح تحديد النسبة التي سيتم دفعها نقدا للمساهمين والأرباح التي سيتم توزيعها على شكل أسهم مجانية، ونسبة الأرباح غير الموزعة حيث تعتبر هذه الأخيرة من بين أهم مصادر التمويل بالإضافة إلى ميزتها في زيادة قدرة المؤسسة على الاقتراض.

د-قرارات مرتبطة ببعض المشكلات الخاصة: وتتمثل هذه المشكلات في التصفية والانضمام والاندماج والتقييم وهي مشكلات ذات طبيعة خاصة لا يتكرر حدوثها كثيرا.



هيكل تنظيمي لدائرة مالية

الفرع الثاني: خصائص الإدارة المالية:

تتمثل خصائص الإدارة المالية فيما يلي:¹

- أنها تتغلغل في جميع أوجه نشاطات المؤسسة في جميع أوجه نشاطات المؤسسة، أي نشاط لا يكون بمعزل عن النواحي المالية.
- القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في أغلب الأحيان ولذلك وجب الحذر الشديد عن اتخاذ هذه القرارات.
- أن بعض القرارات المالية مصيرية للمؤسسة، يتوقف عليها بخاخ المؤسسة وفشلها.

¹ عبد الحليم كراجة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 14.

- أن نتائج القرارات المالية لا تظهر سريعاً وهذا يؤدي على صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة.

المطلب الثالث: أهداف الإدارة المالية:

الفرع الأول: أهداف الإدارة المالية:

تتمحور أهداف الإدارة المالية حول الموازنة بين المحافظة على وجود المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية وبين تحقيق العائد المناسب على الاستثمار، وضمن هذا الإطار العام يمكن تحديد أهداف المؤسسة على النحو التالي:¹

• تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة (القيمة السوقية للأسهم العادية أو تعظيم ثروة الملاك) بدلاً من هدف تعظيم الأرباح أو تعظيم ربحية السهم الواحد:

يرى الاقتصاديون استعمال تعظيم الربحية كهدف لتقييم الأداء التشغيلي للمؤسسة لأن تعظيم الربحية يعبر في رأيهم عن مدى الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة، لهذا قالوا بأن جميع القرارات داخل المؤسسة يجب أن توجه نحو تحقيق أقصى ربح ممكن، من خلال العمل على زيادة إنتاجية المصادر المتاحة للاستثمار إلى أقصى حد ممكن، أما المليون فلم يقبلوا بفكرة تعظيم الربح التي تحدت عنها الاقتصاديون كهدف لتقييم الأداء التشغيلي للمؤسسة لانطواء هذا المفهوم على عيوب منها:

عدم أخذه مخاطر الاستثمار بعين الاعتبار، ولتجاهله للقيمة الزمنية للنقود، بالإضافة إلى الغموض في طريقة احتسابه، وقد تقدموا بفكرة تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة لقياس أدائها التشغيلي كبديل لتعظيم الربحية لعدة اعتبارات منها:

• أن الربح الأقصى المطلق لا يعكس بشكل مناسب الاستخدام الأمثل للموارد، إذ قد تزيد الموارد المالية وقد تزيد الأرباح، ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة الموارد، الأمر الذي يعني تدني العائد على الاستثمار، وبالتالي القيمة الحالية للمؤسسة.

¹ جمال الدين المرسي، الإدارة المالية: مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، القاهرة، 2006، ص 67-68-69.

- إن هدف تحقيق أقصى ربح ممكن يتجاهل المخاطر الناتجة عن الاستثمار، لأن هذه الفكرة تعني الانحياز للمشروع الأكثر ربحاً بغض النظر عن نسبة المخاطر، في حين لا يقبل المستثمرون بالمشاريع ذات المخاطر المرتفعة خاصة إذا لم ينتج عنها أرباح مرتفعة تتوازى وهذه المخاطر خاصة إذا ما تم احتسابها باستعمال سعر خصم يتناسب والخطر المتوقع.
 - أن الربح المطلق لا يأخذ عنصر الزمن بعين الاعتبار، فلو حقق مشروعان ربحاً مقداره عشرة آلاف دينار أحدهما حققه في السنة الأولى، والثاني حققه في السنة الثانية، فالربح بالمفهوم المطلق متساو في الحالتين، ولكن إذا أخذ عنصر الزمن بعين الاعتبار، فلن يتساويا أبداً إلا إذا كان سعر الفائدة أو الخصم يساوي صفراً، ومثل هذا الإشكال لا يثار إلا عند استعمال فكرة القيمة الحالية.
 - الغموض في طريقة احتساب الربح، فقد يتفاوت كم الأرباح الخاص في مؤسسة ما بسبب مرونة النظرية المحاسبية، حيث قد يؤدي اتباع مبدأ محاسبي مقبول (الاستهلاك يتسارع مثلاً) إلى ربح يختلف في مقداره عما يمكن الوصول إليه باستعمال مبدأ محاسبي آخر مقبول بنفس الدرجة (الاستهلاك الثابت)، هذا وتتفادى فكرة تعظيم القيمة الحالية هذا الإشكال، لأنها تقوم على مفهوم التدفق النقدي، ومحصلته واحدة مهما اختلفت المبادئ المحاسبية المستعملة بعكس مفهوم الربح.
 - **السيولة:** يعبر مصطلح السيولة عن النقد الجاهز، وتتمثل سيولة المؤسسة في وجود أموال سائلة (نقد وشبه نقد) كافية لدى المؤسسة وفي الوقت المناسب لمقابلة التزاماتها في موعد استحقاقها، ولتحريك دورتها التشغيلية، ولمواجهة الحالات الطارئة.
- ولهذا يجب على المدير المالي المحافظة على رصيد نقدي موجب تستطيع من خلاله المؤسسة مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل، والآن ستقع في العجز النقدي والذي قد يتحول إلى العسر المالي.

• **الربحية:** يعتبر هدف تحقيق الربح من الأمور الأساسية التي يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر هام للدائنين، وأداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدامها لمواردها، وهو ضروري لتحقيق بقاءها واستمراريتها.

ولتحقيق هدف الربح لا بد للمدير المالي أن يحصل على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر، واستثمار الأموال بطريقة تمكن المؤسسة وكوحدة واحدة من تحقيق عائد لا يقل في مستواه عن استثمار الأموال في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر.

كما يعتبر المدير المالي الجيد هو المدير القادر على الموازنة بين السيولة والربحية، فرغم أنهما هدفان متعارضان لكنهما متلازمان، حيث يجب على المدير المالي أن يكون قادرا على توجيه استثمارات المؤسسة واستغلال فوائض الأموال وتوظيفها بحيث تعطي عائدا جيدا، وبنفس الوقت أن يكون قادرا على الاحتفاظ بأموال على شكل نقد وشبه نقد لمواجهة الالتزامات المترتبة على المؤسسة.

• **المسؤولية الاجتماعية:** للمؤسسات مسؤولية اجتماعية تستدعي توفير بيئة عمل آمنة، ونتاج سلع أو خدمات آمنة، وكذلك تجنب تلويث الهواء والماء والطبيعة بوجه عام.

ورغم أن هناك من يرى أن الأعمال ذات المسؤولية الاجتماعية هي أعمال ذات كلفة، وهذا ما يجعل المؤسسات التي تقوم بهذه الأعمال في وضع تنافسي أضعف مقارنة مع المؤسسات التي لا تقوم بهذه الأعمال، كما يدفع هذا المستثمرون على تجنبها.

لكن هناك من يرى عكس ذلك، حيث يرى أصحاب هذا الرأي أن كثير من النشاطات المولدة للتكلفة هي في الواقع إلزامية وليس طوعية، كما أن هناك علاقة ارتباط ايجابية بين المسؤولية الاجتماعية والربحية على المدى الطويل، لأن مثل هذا السلوك يؤدي إلى:

- تجنب دفع الغرامات والنفقات القانونية.
- بناء الثقة والسمعة الطيبة لدى الجمهور، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجاتها.
- اجتذاب الموظفين المؤهلين ذوي الكفاءات العالية والاحتفاظ بهم.
- دعم ومساندة اقتصاديات المجتمع الذي تعمل المؤسسة في بيئته.

المبحث الثاني: التنبؤ بالفشل المالي:

للتنبؤ بالفشل المالي من الظواهر الخطيرة التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات هي ظاهرة الفشل المالي، لذا يجب التنبؤ به قبل الإفلاس المؤسسات وعليه فإننا نقوم في هذا المبحث بتقديم مفهوم للتنبؤ بالفشل المالي واهم مراحل وأسبابه وأنواع مختلفة مع تبيان النماذج المستخدمة من اجل التنبؤ به .

المطلب الأول: مفهوم التنبؤ بالفشل المالي:

نستهل في هذا المطلب بتقديم تعريفا للتنبؤ بالفشل المالي واهم المفاهيم المشابهة له ومظاهره .

الفرع 1 : تعريف التنبؤ بالفشل المالي

قبل التطرق إلى تقديم تعريف ا للتنبؤ بالفشل المالي يجب أولاً تقديم تعريف للتنبؤ ثم تعريف للفشل المالي ثم التنبؤ بالفشل المالي .

يعرف التنبؤ على انه عبارة عن عملية التوقع أو التقرير لما سوف يحصل في المستقبل.¹

ويعرف الفشل المالي على انه عدم قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية مما يؤدي إلى إعلان أو تأكيد الإفلاس القانوني لها.²

¹ محمد علي إبراهيم العامري، "الإدارة المالية الحديثة"، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص: 107

² علي حسين الدوغجي، "مدى مسؤولية مرقب الحسابات عن فرض الاستمرارية والفشل المالي للشركات"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، الإصدار 2، لمجلد 2، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، 2008، ص: 3.

من خلال التعريفين السابقين نتوصل إلى تعريف للتنبؤ بالفشل المالي الذي يعرف بأنه الكشف عن المستقبل وتقديره باستخدام المنهج العلمي¹

تكمّن أهمية التنبؤ بالفشل المالي في:²

تهتم المصاريف بالتنبؤ بالفشل المالي لما يترتب عليه من آثار في كل من قروضها القائمة، قروضها قيد الدراسة، أسعار وشروط قروضها، إمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة مشاكل قديمة؛ يهتم المستثمر بالتنبؤ بالفشل للأسباب التالية:

- ترشيده في اتخاذ قراراته الاستثمارية والمفاضلة بين البدائل المتاحة؛
- تجنب الاستثمارات ذات المخاطرة المالية؛
- تهتم الإدارة به من أجل التعرف على مؤشرات الفشل المالي والتعامل مع أسبابها ومعالجتها؛
- اهتمام الجهات الحكومية به يرجع إلى تمكينها من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد حرصاً على سلامتها مثل: ديوان الرقابة المالية؛
- اهتمام مراجعو الحسابات بالتنبؤ ينبع أساساً من أن لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك الشركة .

¹ سيف عبد الرزاق محمد الوقار، وحيد محمود رمو، "استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل شركات المساهمة الصناعية"، مجلة تنمية الرافدين ، العدد100 ،المجلد32 ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2010، ص (9_29)، ص14 .

² سيف عبد الرزاق محمد الوقار، وحيد محمود رمو ، "مرجع سابق"، ص ص: 15_16.

الفرع 2 : أهم المفاهيم المشابهة للفشل المالي :

من أهم المفاهيم المشابهة للفشل المالي نجد العسر المالي والإفلاس المالي والتعثر المالي:

العسر المالي: يقابله اليسر المالي وهو الوضع الذي تكون فيه أصول المؤسسة ا

كبر من خصومها بو التالي فهناك خطر الوقوع في حالة العسر كلما كانت الديون اكبر من قيمة الأصول ، ولتقدير درجة العسر المالي نقوم بعملية تقييم لكل من عناصر الأصول والخصوم لتحديد الفرق بينهما¹.

الإفلاس المالي: يعرف بحالة التوقف عن الدفع وهو الوضع الذي لا تستطيع عنده الأصول المتاحة للمؤسسة بمواجهة المستحقات من الأصول ، وتحديد درجة خطر الإفلاس يمكن مقارنة أجل تحقق 1عناصر الأصول (درجة السيولة)²

التعثر المالي:هو اختلال يواجه المؤسسة نتيجة قصور مواردها وإمكانياتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.³

الفرع الثالث :مظاهر الفشل المالي:

للفشل المالي مظهرين احدهما مالي والاخر اقتصادي⁴:

المظهر المالي: ويتمثل في العجز المالي لوحدة إلى درجة إعلان الإفلاس ووضع المؤسسة في حالة التصفية، حيث أن العجز المالي يعني أن القيمة الدفترية للالتزامات المؤسسة تكون

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي، الإدارة المالية دروس وتطبيقات"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2006، ص: 65.

² الياس بن ساسي، يوسف قريشي، "مرجع سابق"، نفس الصفحة.

³ صافية بزام، "استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي"، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014، ص: 3.

⁴ محمد إبراهيم عبد الرحيم، "اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص: 1_173.

أكبر من القيمة الدفترية لأصولها، وبالتالي تكون المؤسسة في حال عجز عن تسديد التزاماتها.

المظهر الاقتصادي: يتمثل في عجز المؤسسة عن تحقيق عائد الاستثمار المطلوب على الأموال المستثمرة أي أن الاستثمار في المؤسسة أقل من عائد استثماره في مجالات أخرى أو أقل من تكلفة الأموال المستثمرة في المؤسسة.

المطلب الثاني: مراحل وأسباب الفشل المالي :

من خلال هذا المطلب سوف نتناول أهم مراحل الفشل المالي والتي تكون نتيجة إلى عدة أسباب .

الفرع الأول: مراحل الفشل المالي:

قبل وصول المؤسسة إلى مرحلة الفشل أو إعلان إفلاسها فهي تمر بعدة مراحل وهي:

مرحلة الحضانة (النشوء): وهي المرحلة الأولى التي تمر بها المؤسسة وعادة تكون غير ظاهرة¹ وتحدث عندما تبدأ بالمشاكل المالية بالظهور¹.

مرحلة الضعف المالي (عجز النقدية): تحدث هذه المرحلة عندما تلاحظ الإدارة حدوث تعثر مالي، ويكون ذلك عادة عندما تواجه المؤسسة عدم قردقلا على مواجهة احتياجاتها النقدية الفوري، وفي هذه المرحلة تكون أصول المؤسسة أكبر من التزاماتها، ولكن تكمن لا مشكلة في صعوبة تحويل تلك الأصول إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة ، وربما تستمر هذه المرحلة لعدة شهور، ولمعالجة هذا الضعف المالي يمكن للمؤسسة اللجوء إلى اقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية².

¹ علي حسين الدوغجي، "مرجع سابق"، ص:4

² عثمان عبد القادر حمه أمين، غازي عبد العزيز البياتي، جليل إبراهيم صالح، "أهمية التحليل للتنبؤ بالتعثر المالي لشركات المساهمة"، مجلة جامعة التنمية البشرية ، العدد3 ،جامعة التنمية البشرية، ص ص(188_215 ، ص:192)

مرحلة التدهور المالي: تكمن هذه المرحلة في عدم قدرة المؤسسة على الحصول على الأموال الضرورية واللازمة لتغطية ديونها المستحقة، وهذه المرحلة يمكن معالجتها، ولكن تأخذ المعالجة فترة طويلة، كإجراء تعديل في السياسات المالية في المؤسسة أو تفسير الإداري أو إصدار ساهم وسندات اضافية ، أما المؤسسات التي لا تستطيع إجراء المعالجة اللازمة في الوقت المناسب، فتنتقل إلى المرحلة الرابعة¹.

مرحلة الفشل الكلي: تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة في فشل المؤسسات، فلا يمكن للمؤسسة تجنب الاعتراف بالفشل حيث ينهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية، وفي هذه المرحلة تتجاوز الالتزامات الكلية قيمة أصول الوحدة ويصبح الفشل الكلي والإفلاس محققا بالخطوات القانونية .

مرحلة إعلان أو تأكيد الإفلاس: تحدث عندما تؤخذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق المقرضين، وبذلك يجرى الإعلان عن إفلاس المؤسسة أي بمعنى تصفيتها، وهي المرحلة الأخيرة وبذلك تكون 2 المؤسسة قد وصلت إلى مرحلة الفشل².

¹ حماد حمدي إسماعيل مطر، "تمودج مقترح للتنبؤ بالتعثر المنشآت المصرفية العامة في فلسطين"، رسالة ماجستير في

المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010، ص: 67

² حماد حمدي إسماعيل مطر، "مرجع سابق"، ص: 68

الفرع 2: أسباب الفشل المالي :

يعود فشل المؤسسات إلى وجود مجموعة من الأسباب داخل محيطها أو خارجها أو كلاهما معاً، ومن بين هذه الأسباب نجد :

الأسباب الإدارية: من بينها نجد :¹

- غياب الأفراد الأكفاء والصراعات بين أطراف الهرم التنظيمي للمؤسسة؛
- تغلب المصالح الخاصة للمساهمين والملاك؛
- ضعف إدارة المؤسسة وعدم كفاءتها؛
- ضعف الجانب الرقابي وقلة الخبرة التسييرية؛
- اختيار فريق سيء للعمل ليس له المرونة والقدرة على التغيير 1 .

الأسباب المالية: نذكر منها :²

- اختلال الهياكل التمويلية وارتفاع كلفة المصادر التمويلية؛
- الخسائر المتراكمة أو قلة الأرباح بسبب المنافسة؛
- فقدان للسيولة النقدية وعجز عن الوفاء بديونها تجاه مختلف دائنيها؛
- تراكم ديون المؤسسة تؤثر بالسلب على نتائج أعمالها .

الأسباب التسويقية: نذكر منها :³

- ✓ المنافسة الشديدة وعدم قدرة المؤسسة على الوقوف بوجه المنافسين؛

¹ -علي حسين الدوغجي، "مرجع سابق"، ص ص: 4-5

² - على خلف الركابي، بثينة راشد الكعبي، "التنبؤ بفشل الشركات باستخدام التحليل المالي في العراق"، مجلة لإدارة والاقتصاد، المجلد 32، العدد94، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2013، ص ص(110_126)، (ص: 118.

³ -علي حسين الدوغجي، "مرجع سابق"، ص: 5.

✓ عدم وجود جهاز تسويقي قوي داخل المؤسسة الذي يؤدي إلى عدم القدرة على مواجهة التغيرات في السوق؛

✓ ضعف المهارات التسويقية واختيار المكان المناسب للتسويق

الأسباب الفنية والإنتاجية: نذكر منها ¹ :

✓ أخطاء في إعداد دراسة الجدوى لفنية منذ البداية؛

✓ استخدام وسائل تكنولوجية غير مناسبة،

✓ أو ذات جودة منخفضة أو غير ملائمة مع قدرات ومهارات العمالة؛

الأسباب الخارجية: نذكر منها ² :

✓ ظاهرة العولمة وما لها من تأثير كبير على فشل كثير من المؤسسات، بسبب السيطرة

المؤسسات العملاقة على أسواق الكثير من البلدان النامية؛

✓ مشكلات التعامل مع الإدارة الحكومية كمشاكل مع أجهزة الضرائب، والجمارك

والاستيراد، وقد تعد من أسباب تأخر المؤسسات في تنفيذ برامجها الزمنية .

المطلب الثالث: نماذج التنبؤ بالفشل المالي

بما أن ظاهرة الفشل المالي أصبحت تهدد الكثير من المؤسسات، لذا وجب التنبؤ بها

وذلك من خلال وضع مجموعة من الإجراءات لاختبار استمراريتها بالعمل أو إعطاء الإنذار

المبكر حول فشل أو إفلاس المؤسسات، ونجد عدة نماذج وضعت للتنبؤ بالفشل المالي

ومن بينها: نموذج Altman ، 1976 ، Altman and Mc cough ،

1974 ، نموذج deakin 1972 ، نموذج Casey ، 1968 ، 1987 ، نموذج

1986 ، نموذج kida 1981 ، نموذج ohlson 1980 ، نموذج cammpel 1993 .

¹ - نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

² - حماد حمدي إسماعيل مطر، "مرجع سابق"، ص: 65.

نموذج ومن بين هذه النماذج التسعة اخترنا ثلاثة منها في دراستنا لأنها تعتبر الأكثر شيوعاً واستخداماً نموذج: Altman and Mc cough 1974

يعتمد هذا النموذج على خمسة نسب مالية معروفة تدرس خمسة متغيرات مستقلة ومتغير تابع يرمز له بالرمز (Z) ويعتبر هذا النموذج تعديلاً لنموذج التمان الذي وضعه سنة 1968.

يتم التعبير عن هذا النموذج رياضياً:

$$Z=0.012X1+0.014X2+0.033X3+0.006X4+0.010X5^1$$

وكذلك يتم التعبير عنه من خلال الجدول التالي:

النسب	الوزن النسبي
X1	صافي رأس المال العامل/مجموع الأصول 0.012
X2	الأرباح المحتجزة/ مجموع لأصول 0.014
X3	الأرباح قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الخصوم 0.033
X4	القيمة السوقية للأسهم/مجموع الخصوم 0.006
X5	المبيعات/ مجموع الأصول 0.010
Z	دليل أو مؤشر الاستمرارية

المصدر: محمد إبراهيم عبد الرحيم، "مرجع سابق"، ص: 176

وبموجب هذا النموذج قسمت المؤسسات من أجل قياس قدرتها على الاستمرارية إلى ثلاث فئات :

الفئة الأولى: فئة المؤسسات الناجحة وهي تلك المؤسسات التي تتكون قيمة (Z) فيها مساوية ل 99.2 أو أكثر؛

¹ -منير شاكر محمد وآخرون، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، ط2، دار وائل للنشر، عمان_الأردن، 2005 ، 180.

الفئة الثانية: فئة المؤسسات المشكوك في إمكانية استمراريتها، أي التي يحتمل إفلاسها والتي تكون قيمة (Z) فيها اقل من 81.1؛

الفئة الثالثة: فئة المؤسسات التي صعب التنبؤ بوضعها وهي تلك التي تكون قيمة (Z) فيها محصورة بين 81.1 و 99.2 فهي تحتاج إلى دراسة تفصيلية .

يعتبر هذا النموذج من النماذج الجيدة لإجراء دراسة الفشل المالي، حيث أثبتت قدرته على التنبؤ بالفشل المالي بنسبة عالية قبل حدوث الإفلاس بسنة¹

نموذج KIDA 1981 :

يتم بناء هذا النموذج بناء على 5 متغيرات (النسب المالية) رئيسية من شكل معادلة انحدار متعدد كما يلي

$$Z=1.042X1+0.42X2+0.461X3-0.463X4+0.271X5$$

حيث:

X1 : صافي الربح بعد الضريبة/ مجموع الأصول

X2 : حقوق المساهمين/ مجموع الخصوم

X3 : الأصول النقدية/ الخصوم المتداولة

X4 : المبيعات / مجموع الأصول

X5 : الأصول النقدية/ مجموع الأصول

حسب هذا النموذج إذا كانت قيمة (Z) ايجابية تكون الوحدة في أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت قيمة (Z) سالبة فتكون احتمالات الفشل مرتفعة .

¹ -منير شاكر محمد وآخرون، "مرجع سابق"، ص ص: 182_183.

يعتبر هذا النموذج من النماذج الجيدة التي أثبتت مقدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات موضوع الدراسة.¹

:sherrod 1987

نموذج يمتاز هذا النموذج استخدامه كعداً لتقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض المصرفية في البنك إضافة لدوره في التنبؤ بإمكانية استمرارية المؤسسة. ويعتمد هذا النموذج على ستة نسب مالية، ويتم تمثيل معادلة هذا النموذج رياضياً كما يلي = Z :

$$17x1+ 9x2+ 3.5x3+ 20x4+ 1.2x5+ 0.1x6 \times X1 :$$

صافي الرأس المال العامل/ مجموع الأصول

X2:الأصول النقدية/ مجموع الخصوم

X3:حقوق المساهمين/ مجموع الأصول

X4:صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الأصول

X5 :مجموع الأصول/ مجموع الخصوم

X6 :حقوق المساهمين/ الأصول الثابتة²

¹ علي محمد موسى، "إجراءات المراجعة التحليلية في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع"، مجلة الجامعة، العدد 15، المجلد 2

، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا، 2013، ص: 309_342، (ص: 327_328

² - منير شاكر محمد وآخرون، "مرجع سابق"، ص: 182_183.

استخدم هذا النموذج لأغراض الإقراض حيث تصنف المؤسسات حسب درجة المخاطرة إلى خمسة فئات رئيسية كما في الجدول التالي:

جدول رقم : (5) تصنيفات المؤسسات حسب درجة المخاطرة ل sherrod1987

المؤشر Z	درجة المخاطرة	الفئات
$25 \geq Z$	مؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	الأولى
$25 \geq Z \geq 20$	احتمال قليل للتعرف على مخاطر الإفلاس	الثانية
$5 \geq z \geq 20$	يصعب التنبؤ لمخاطر الإفلاس	الثالثة
$5 \geq z \geq -5$	المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس	الرابعة
$Z < -5$	المؤسسة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	الخامسة

المصدر: عمر شريقي، "التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 570"، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 19، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2016، صص (240_221)، ص: 227

نموذج (springate, 1978)

استخدم البحث الكندي (gordan springate) أسلوب التحليل المتعدد لاختيار أفضل أربع نسب مالية، حصلت على نسبة 92.5% لقدرتها على التمييز بين (20) شركة ناجحة و (20) شركة أعلنت إفلاسها أو تم تصفيته.

$$Z=1.03x_1+3.07x_2+0.66x_3+0.4x_4$$

حيث أن:

X_1 = رأس المال العامل إلى مجموع الأصول الملموسة.

X_2 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول الملموسة.

X_3 = الأرباح قبل الضرائب إلى المطلوبات المتداولة.

$X_4 =$ صافي المبيعات إلى مجموع الأصول الملموسة.

وكما ارتفعت قيمة (Z)، فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للشركة، أما إذا كانت (Z) أقل من 0.862 فإن الشركة تصنف على أنها مهدد بخطر الإفلاس.

ولقد أثبت النموذج قدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي، حيث قام الباحث (Botheras) في العام 1979 بتطبيق النموذج على (50) شركة صغيرة ومتوسطة الحجم (متوسط مجموع أصولها 2.5 مليون دولار)، وقد وصلت النتيجة إلى 88% كما قام (Sands) في العام 1980 بفحص عينة مكونة من (24) شركة كبيرة متوسط مجموع أصولها (63.4) مليون دولار، ووصلت النتيجة إلى 83.3%.

نموذج (Zmijewski1984)

أجرى الباحث (Zmijewski) دراسة على عينة من الشركات الأمريكية المدرجة في السوق المالي، مكونة من (40) شركة مفلسة و (800) شركة صناعية غير مفلسة، واعتمد في نموده على ثلاث نسب مالية محتملة من واقع التقارير المالية لهذه الشركات خلال الفترة من (1972-1978) وهي: العائد على مجموع الأصول ونسبة المديونية ونسبة التداول. وقد استخدم النموذج تحليل بروبيت (Probit analysis)، لتحديد قيمة معاملات التمييز وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، حسب الصيغة التالية:¹

$$B = -4.803 - 3.599x_1 + 5.406x_2 - 0.1x_3$$

إن تطبيق النموذج يحتاج إلى خطوة إضافية عن تلك المستخدمة في نموذج (Altman)، وذلك بضرب المتغيرات الثابتة والمستقلة بالعدد (1.8138)، لتصبح الصيغة المعدلة كما يلي:

$$B_{\text{adjusted}} = -8.7117 - 6.5279x_1 + 9.8054x_2 - 0.1814x_3$$

¹ منير شاكر محمد وآخرون، "مرجع سابق"، ص ص: 186-187.

حيث أن :

$$X_1 = \text{معدل العائد على مجموع الأصول.}$$

$$X_1 = \text{نسبة المديونية.}$$

$$X_1 = \text{نسبة التداول.}$$

وبعد احتساب بالمعادلة، يتم استخدامها في مقياس الاحتمالات حسب المعادلة التالية

:

$$\text{احتمال الإفلاس} = 1 / (1 + \text{EXP}(b_{\text{adjusted}}))$$

حيث أن الدالة EXP (رقم) هي أساس اللوغاريتم الطبيعي، اللوغاريتم الطبيعي يساوي الثابت 2.71828182845904، وارجاع e المرفوع أس الرقم (بمعادلة) يساوي

$$2.71828182845904 \text{ أ } (b_{\text{adjusted}})^1.$$

إن النتيجة المحتملة للمعادلة السابقة تقع بين (صفر - 1)، ويكون تفسير الاحتمالات مبني على أساس 50 % فشل الشركة، أي بعبارة أخرى إذا كان احتمال الإفلاس (0.5) أو أكثر، فإن الشركة مهددة بخطر الفشل المالي، ويحتمل إفلاسها.

وخلال الأعوام (1985 - 1987)، تم فحص النموذج، وجرى تعديل معاملات التمييز كما هو وارد في الجدول أدناه، وباستثناء الاختبار الأول الذي شمل مجموعة مختلفة من الشركات، فقد تم أخذ عينة من (791) شركة صناعية و (990) شركة مفلسة. ويلاحظ أن التعديل الأساسي هو زيادة التركيز على معامل تمييز نسبة التداول للشركات المفلسة.

¹ منير شاكر محمد وآخرون، "مرجع سابق"، ص ص: 184-185.

المبحث الثالث: مدخل عام لإدارة المخاطر:

تمهيد:

تنشط المؤسسة الاقتصادية في بيئة مستقبلية وهذا ما يهدد استقرارها ويجعلها عرضة لمختلف المخاطر التي تهدد إنجاز أهدافها، وقد يؤثر سلبا على استمرارية المؤسسة الصادقة إلى تحقيق رسالتها ومع مرور الزمن ازدادت حدة المنافسة وتشابكت بشدة ارتباطات المؤسسة مع محيطها القريب والبعيد، كلما زادت التقلبات والمفاجآت مما يسمح بتعاظم الأخطار وتعددتها وتنوعها واستمرارها وتحدها إضافة إلى ذلك فإن عدم استقرار المحيط واحترام المنافسة في محيط يتسم بحالة عدم التأكد جعل من الصعب إجراء تغييرات دقيقة أو التحكم في تسييرها، هذا ما يفسر لنا اتجاه مسييري اليوم نحو تسيير الأخطار لضمان مكانة لائقة وسط منافسيه، مما سبق يفتح لنا ضرورة تحديد مفهوم دقيق ووضح لإدارة المخاطر، ضرورة إيجاد طريقة فعالة هدفها إدارة المخاطر وعدم التأكد ومحاولة رسم رؤية مستقبلية للمؤسسة تمكنها من تفادي المخاطر، وهذا ما حاولنا التعرض له في هذا المبحث من خلال تحديد مفهوم واضح لإدارة المخاطر وتحديد كفاءتها والرسائل المستعملة فيها... الخ.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المالية وأهدافها:

إن إدارة المخاطر هي جزء من أي إدارة إستراتيجية في مؤسسة الأعمال، تعمل إدارة المخاطر على تشخيص ومعالجة الأخطار التي يمكن أن تواجهها المؤسسات، من أجل تعظيم القيمة المتوقعة لكافة أنشطة المؤسسات، فإنها تقوم بإرشاد العاملين إلى إدراك ما هو محتمل العناصر البيئية التي تؤثر على المؤسسة .

الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر المالية RISK MANGMENT

تعرف إدارة المخاطر على أنها عملية نظامية لتحديد وتقييم التعرض للخسائر الصافية التي تواجه المؤسسات أو الأفراد، والاختيار وتنفيذ التقيّات المناسبة لمواجهة هذه المخاطر، فهي الأنشطة المصممة لتدنية التأثير السلبي (الكلفة) لعدم التأكد (المخاطر) مع الأخذ بالحسبان الخسائر الممكنة، كما أنها تصف عملية تحديد وتقييم المخاطر واختبار الأدوات المناسبة وتنفيذها وفقاً لنوع المخاطر، إذ ينبغي تحديد نوع المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة أولاً ومن ثم القيام بقياسها وتحديد السبل المناسبة، لذلك النوع¹ من المخاطر لاحقاً.

وتعرف أيضاً إدارة المخاطر على أنها عبارة عن منهج علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة والمحتملة، وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى.² كما تعرف على أنها تخفيفي التكاليف المصاحبة للخطر من أهم هذه التكاليف ما يلي:³

- 1- تكلفة الوقاية
- 2- تكاليف الفرص الضائعة (المفقودة)
- 3- التكاليف النفسية
- 4- الخسائر وتمويل الخسائر

¹ محمد العامري، الإدارة المالية الدولية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 204.

² طارق عبد العال حمادة، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، كلية العلوم التجارية، عين شمس، الدار الجامعية الاسكندرية، 2007، ص 50.

³ عبد الحميد أبو بكر، إدارة شركات التأمين، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 231.

الفرع الثاني: أهداف إدارة المخاطر:¹ تشمل إدارة المخاطر في ما يلي

1- أهداف تسبق الخسارة:

من أهم أهداف الاقتصاد، هو خفض تكلفة التعامل إلى أدنى مستوى ممكن، وغني عن الذكر أن الاقتصاد يتم تحقيقه على حساب نحو التعامل إلى أدنى مستوى ممكن، وغني أن الاقتصاد يتم تحقيقه على حساب التحوط الكافي من وقوع الخسائر يحتمل أن يكون لها آثار كارثية ورغم أن (MEHE AND HEDGER) يصفان الاقتصاد على أنه هدف سابق للخسارة فإن هناك حالات يمكن أن يكون فيها الاقتصاد هدفا لاحقا للخسارة، يتم تنفيذ الكثير من تدابير خفض الخسارة بعد وقوعها، والقرارات التي يتم اتخاذها ما في هذا الوقت يمكن لها تأثير على التكلفة النهائية للخسارة، وعلى تكلفة التعامل مع المخاطرة، والهدف الثاني هو تقليل القلق ويقصد تقليل التوتر الذي يأتي من معرفة أن تدابير مناسبة قد تم اتخاذها للتصدي للظروف المعاكسة، وعندما يظل التعرض للخطر دون حماية فإن عدم التأكد، والقلق قائما.

2- أهداف تلي الخسارة:

ويشمل هذا استمرارية النمو، فالنمو هدف تنظيمي هام للوقاية من التهديدات التي تواجه أحد أهداف إدارة المخاطر، وإستراتيجية هذه الأخيرة، يمكن أن تشمل استمرارية النمو في حالة حدوث خسائر كان من الممكن أن تعدد ذلك النمو وهدف استقرار الأرباح والمكاسب، حيث ينبع هذا الهدف من التأثير الذي يمكن أن تحدثه التغييرات الواسعة في المكاسب، حيث بفضل المساهمين الأرباح مستقرة عن المكاسب التي تنقلب بشكل واسع، ولأن المستثمرين يفضلون عموما التدفق المستمر للدخل، فإن إدارة المخاطر يمكن أن تسهم

¹ عزمي عبد القادر بشلاي، علال قاشي، مدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر التالية "الملتقى الدولي الاول حول إدارة المخاطر المالية واثرها على إقتصاديات دول العالم، جامعة اكلي امحن داو الحاج بالبوية ، يومي 26-27 نوفمبر 2013، ص 3.

بخفض التباينات في الدخل، التي تنتج من الخسائر فإن خفض التباين في الدخل يمكن أيضا أن يساعد في تعظيم الاقتطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب.

المطلب الثاني: أدوات وقواعد إدارة المخاطر المالية:

الفرع الأول: أدوات إدارة المخاطر المالية:

مثلا ذكرنا في تعريفنا لإدارة المخاطر فإن جزءا جوهريا وأساسيا من وظيفة إدارة المخاطر يشمل في تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي المترتب على الخسائر المتكبدة إلى حد أدنى، وقد أشار ذلك إلى اثنين من التقنيات العريضة المستخدمة في غدارة المخاطر للتعامل مع المخاطر ويمكن تصنيف التقنيات التي حددناها في الفصل الأول إلى منتجتين التحكم على المخاطرة وتمويل المخاطر.¹

1- التحكم بالمخاطرة:

من منظور التعريف العريض يقصد بالتقنيات في المخاطرة أن تقلل بأولى ممكنة تلك المخاطر التي تتعرض لها المنظمة، وتشمل تحكم في المخاطر تحاشي المخاطرة والمداخل المختلفة إلى تقليل المخاطرة من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة والتحكم... وفي حالة تحاشي المخاطرة يرفض الفرد أول المنظمة تقبل التعرض لخسارة ناشئة عن نشاط معين.

ويكون خفض المخاطرة من جميع التقنيات بهدف خفض إمكانية حدوث الخسارة أو الشدة المحتملة للخسائر التي يتم تكبدها ومن الشائع التمييز بين حدوث الخسائر أي تلك الجهود التي تستهدف منه حدوث الخسارة والتحكم في الخسائر الراهبة إلى تقليل درجة شدة الخسارة أقدر لها أن تحدث أو تشمل أمثلة تقنيات منع الخسائر إذا قدر لها أن تحدث، وتشمل أمثلة تقنيات منع الخسارة خطوات لخفض عدد لعاملين عن طريق تركيب أجهزة وقاية حول الماكينات وتهدف تقنيات خفض المخاطر الأخرى إلى التقليل من حدة أو شدة الخسائر التي تحدث فعلا مثل

¹ طارق عبد العال حمادا، مرجع سابق، ص 52.

تركيب أنظمة رش مياه إطفاء الحرائق هذه تدابير للتحكم في الخسارة، وتتمثل أساليب التحكم في الشدة الأخرى من فصل أو تشتبه الأصول جهود الإنقاذ.

بين منع حدوث الخسائر الى تلك الجهود التي تستهدف منع حدوث الخسائر ، والتحكم في الخسائر أي المجهودات الرامية إلى تقليل شدة الخسائر إذ قدر لها أن تحدث، وتشمل أمثلة تقنيات منع الخسائر إذ قدر لها أن تحدث، وتشمل أمثلة تقنيات منع الخسائر خطوات لخفض عدد إصابات العاملين عن طريق تركيب أجهزة واقية حول الماكينات وتهدف تقنيات خفض المخاطرة الأخرى إلى تقليل من حدة أو شدة الخسائر التي تقع فعلا، مثلا أنظمة رش مياه إطفاء الحرائق وهذه التدابير للتحكم في الخسائر وتشمل أساليب التحكم في الشدة الأخرى، فصل أو تثبيت الأصول وجهود الإنقاذ، ورغم أن تشتيت الأصول لن يقلل عدد الحرائق، والإنفجارات التي يمكن أن تقع، إلا أن من شأنه أن يحد من الشدة المحتملة للخسائر التي تحدث، كذلك فإن عمليات الإنقاذ التي يتم إجراؤها عقب حدوث خسائر يمكن أن تقنن بشدة من تكاليف الناجمة.

2-تمويل المخاطر:

يرتكز تمويل المخاطر على عكس التحكم في المخاطر على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث ويأخذ تمويل المخاطر بدرجة إنسانية شكلا الاحتفاظ أو التحول أو كل المخاطر التي يمكن تفاديها أو حفظها يجب، بحكم تعريفها أن تحول أو يتم الاحتفاظ (الاستباق) عند التعامل مع مخاطرة معينة، حيث يتم الاحتفاظ بجزء من المخاطرة ونقل أو تحويل الجزء الآخر، والشكل الذي يمكن أن تتخذه تقنيات تمويل المخاطر يمكن أن يتفاوت بدرجة كبيرة، فالاحتفاظ بجزء من المخاطرة ونقل أو تحويل الجزء الآخر.

والشكل الذي يمكن أن تتخذه تقنيات تمويل المخاطر يمكن ان يتفاوت بدرجة كبيرة فالاحتفاظ على سبيل المثال، قد يكون مصحوبا بتخفيضات موازنة محددة بتعويض الخسائر المتوقعة، الاحتفاظ قد يكون أيضا أقل رسمية ودن إلى شكل محدد للتمويل، أو الشركة الكبيرة قد تستخدم برنامجا مقدرا بأثر رجعي، أو أشكال متنوعة لخطط الاحتفاظ ذاتية التأمين أو حتى شركة تأمين إحتكارية captive insurer أما الشركة الصغيرة فتستخدم

الإستقطابات deductibles وعدم التأمين وأشكالا أخرى متنوعة لتقنيات الاحتفاظ ومع ذلك فإن منهج المنطقتين يكون واحدا.

قد أخذ التحويل صورة ارتباطات تعاقدية أو التعاقد شركات أخرى من الباطن لأداء أنشطة معينة او مستندات الضمان او الكفالة وتحويلات هذا النوع تكون في جوهر ما شكات من أشكال التحكم في المخاطرة، وبالطبع فإن التحويلات المخاطرة من خلال شراء عقود التأمين مدخل أساسي لتمويل المخاطر¹

الفرع الثاني: قواعد إدارة المخاطر

مع تطور المخاطر كمدخل وظيفي خاص للإدارة ازداد الاهتمام بصياغة مبادئ وتقنيات أداء المخاطر بهدف توفير قواعد إرشادية متصلة بعملية اتخاذ القرارات المتصلة بإدارة المخاطر، وقد كان من أوائل الإسهامات المقدمة لمجال إدارة المخاطر تطوير مجموعة القواعد إدارة المخاطر وهذه القواعد هي ببساطة مبادئ تتحكم إلى حسن الإدراك والفطرة السليمة وتطبق على مواقف المخاطرة²

1- لا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته:

القاعدة الأولى والأهم في القواعد الثلاث هي التجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته، ورغم ان هذه القاعدة لا تقول لنا بضرورة ما ينبغي عمله بشأن، مخاطرة معينة إلا أنها تقول لنا أي المخاطرة يجب القيام بشيء حيالها وإذ لابد أنا بالإقرار بأن عند ما لا يتم عمل شيء حيال مخاطرة معينة، تحتفظ المنشأة باحتمال نشوء خسارة من تلك الخاطرة، فإن تقرير المخاطر التي يجب عمل شيء بشأن خلاصتها تقرير أي المخاطر، لا يمكن الاحتفاظ بها والإجابة المذكورة بوضوح في القاعدة الأولى .

2-فكرة الاحتمالات:

إن احتمال حدوث خسارة ما يكون في وضع أفضل يمكن أن التعامل مع المخاطرة مما لو كان مفقدا مثل هذه المعلومات ومع ذلك فإن أهمية غير الضرورية أو في غير مخلصا يمكن

¹ مرجع نفسه ص 54.53

² طارق عبد العال حمدا، مرجع سابق ص 101.102

أن يعطي مثل هذه الاحتمالات... احتمال حدوث أو عدم الخسارة أقل أهمية من الشدة المحتملة إذ حدثت الخسارة وحتى عند ما يكون احتمال الخسارة ضعيفا، فإن الاعتبار الأساسي يكون الشدة المحتملة¹

3- لا تجازف بالكثير مقابل القليل²:

توفر القاعدة الأولى توجيهها فيما يتصل بالمخاطرة التي ينبغي تحويلها أي تلك التي تتطوي على الخسائر الكارثية لا يمكن تقليل الشدة المحتملة فيها، أما القاعدة الثانية فتقدم توجيهها بشأن المخاطر التي ينبغي عدم التأمين ضدها لو هي تلك التي تكون احتمالية الخسارة مرتفعة جدا فيها ومع ذلك تظل فئة متبقية من المخاطر يلزم لها قاعدة أخرى وهذه الفئة هي موضوع القاعدة الثالثة .

وتقتضي القاعدة في جوهرها أن تكون هناك علاقة معقولة بين تكلفة تحويل المخاطرة والقيمة التي توعد على المحول، وهي توفر التوجيه في اتجاهين الأول : أن المخاطرة ينبغي عدم الاحتفاظ بها عندما تكون الخسارة المحتملة كبيرة.

¹ طارق عبد العال، مرجع سابق ص 103

² مرجع نفسه ص 106

المطلب الثالث: تأثير إدارة المخاطر المالية في سير المؤسسة

الفرع الأول: أهمية إدارة المخاطر المالية :

إن إدارة المخاطر المالية هي جزء أساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة، وهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، ومن أجل تقليص حالات عدم التأكد وهذا ما يجعلها تبحث دوماً عن مختلف الوسائل والطرق التي تمكنها من التنبؤ بما يمكن أن تتعرض له من مخاطر ومعوقات في المستقبل.

إن تطور المشاريع الاقتصادية يتوقف على مدى تطبيق السير الحسن لإدارة المخاطر المالية التي تعتبر من أهم وأحدث المفاهيم الإدارية بعد التطرق للمخاطر باعتبارها السلاح الإستراتيجي لتحقيق نجاح المؤسسة والاستمرارية في ظل المنفعة، ولهذا لا بد لكل مسؤول أو مدير التعامل بكفاءة في عملية تسيير المخاطر لأن هذا ينعكس إيجاباً على أدائها، ثم ينعكس على الاقتصاد الوطني ككل.

الفرع الثاني: أسباب فشل إدارة المخاطر المالية:

من خلال مراجعة الدراسات الخاصة بأسباب فشل إدارة المخاطر المالية عموماً التي تؤدي إلى الفشل المالي يظهر وجود تشابه ملحوظ في تلك الأسباب ويعتبر الوضع المالي من العوامل الأساسية والمؤثرة التي تؤدي إلى وصول الشركة إلى الفشل المالي ومن ثم الإفلاس و التصفية، ويتحلى ذلك بضعف الإدارة المالية على التخطيط للمستقبل، فمثلاً عدم قدرة الشركة على دفع أقساط القروض نتيجة لنقص السيولة بسبب نقص التدفقات المالية الداخلة وكذا عدم التخطيط الجيد وتقدير احتياجات الشركة من الموجودات الثابتة أو الإفراط في الحصول عليها، وعدم إجراء التوازن مابين القروض بنوعيتها الطويلة والقصيرة وخاصة في ما يخص الفوائد، مما يخلق حالة إرباك في الهيكل التمويلي للشركة ودخول الشركة في مضاربات وصفقات غير ذات جدوى إقتصادية مدروسة ويمكن تصنيف هذا الفشل الى نوعين تتمثل بالآتي: ¹

¹ رافعة ابراهيم الحمداني، يسين طه، يسين القطان، استخدام نموذج شيرد للتنبؤ المالي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، جامعة الموصل، العراق، مجلد: 5، العدد : 10، سنة : 2013، ص 75.

1- الأسباب الداخلية

وتتمثل في جملة الاسباب التالية:¹

- سوء الإدارة وعدم كفاية السياسات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية .
- عدم استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة بالكامل وضعف انتاجية العامل بالساعة وانتاجية الاصول .
- معدلات مرتفعة لدوران العمل مع نسبة عالية لهدر الوقت وضعف المراقبة .
- عدم العمل بنظام الجودة الشاملة إذ يؤدي الى إرتفاع التكاليف وخفض الارباح, وضعف القدرة على التنافس والاستمرار في السوق
- زيادة المطلوبات المتداولة على الموجودات المتداولة
- فقدان إداريين قياديين بدون استبدالهم
- فقدان سوق رئيسي او حق إمتياز او ترخيص او مورد رئيسي
- مشاكل عملية او نقص في تجهيزات مهمة

2- الاسباب الخارجية:

وتتمثل في مجموعة من الاسباب منها:²

-الاسباب الاقتصادية

-الاسباب السياسية الحكومية

-الاسباب التكنولوجية

-الاسباب الاجتماعية.

¹ الشبيب، دريد كامل، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، سنة : 2010، ص 75.

² رافعة ابراهيم الحمداني، يسين طه، يسين القطان، مرجع سابق، ص 75.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر نماذج التنبؤ بالفشل المالي من أهم الأدوات التي تستعمل في إدارة المخاطر المالية التي تساعد المؤسسات الاقتصادية المالية من معرفة الوضعية المالية لها وكذلك التنبؤ بالوضعية المستقبلية

وفي هذا الفصل تطرقنا إلى الإطار المفاهيمي لكل من الفشل المالي وأهم نماذج التنبؤ به كما تطرقنا إلى إدارة المخاطر المالية للمؤسسة مفهومها وأهم الأهداف وكل من أدواتها وقواعدها ومدى أهميتها.

الفصل الثاني

تمهيد :

بقصد الانتقال من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي وإسقاط المادة العلمية على الواقع من خلال دراسة القوائم المالية لمؤسسة اقتصادية، سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة حالة مؤسسة اقتصادية وطنية، شركة سونطراك -الجزائر- التي تعتبر قاطرة الاقتصاد الجزائري، المؤسسة الإستراتيجية الأكبر وطنيا، وبعدها تطرقنا في الفصل الأول لأساسيات حول الفشل المالي، ومخاطره المحتملة، سنحاول تطبيق نماذج تتبؤ بالفشل المالي المستخرجة من الميزانية وجدول حسابات النتائج، ذلك لمعرفة الوضعية المالية للعينة المدروسة.

لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تقديم عام لشركة سونطراك -الجزائر-

المبحث الثاني: الطريقة والإجراءات المتبعة

المبحث الثالث : تحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: تقديم عام لشركة سونطراك - الجزائر - :

تعتبر شركة سونطراك عن نموذج نجاح جزائري على المستوى اعلامي يستوجب الدراسة بما تحققه من إنجازات وإمكانيات تضعها في صدارة مجال نشاطها، لذلك سنتطرق 4 خلال هذا المبحث إلى إطار عام يوضح التطور التاريخي لهذه الشركة وأهدافها، التعريف بأهم منتجاتها وعمالئها، ثم دراسة هيكلها الانتظيمي.

المطلب الأول: مدخل عام حول شركة سونطراك:

يعكس هذا المدخل التطور التاريخي لسونطراك وأهدافها، كما يتم خلاله التعريف بمنتجات الشركة وعمالئها.

التطور التاريخي لسونطراك وأهدافها:

يعتبر دراسة التطور التاريخي لسونطراك من الأهمية بما كان لفهم الأنشطة المتنوعة والوحدات الفرعية المتعددة لهذه الشركة العملاقة، ومن ثم استعراض أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها في هذا الإطار.

أولاً: التطور التاريخي لسونطراك:

بقصد التخلص من تداعيات قانون النفط الصحراوي الصادر قبل الاستقلال، والمكرس لاحتكار الشركات الفرنسية للنفط الجزائري، أنشأت الحكومة الجزائرية باستقلالها إدارة للطاقة والمحروقات، تضمن مراقبة وتسيير هذا القطاع، كما تسعى لإنهاء السياسة النفطية السائدة، ومن أجل دعم هذه الإدارة صدر المرسوم التنفيذي رقم: 491/63 الصادر في 31/12/1963، المقرر لإنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (SONATRACH).

وانطلاقاً من الاتفاق الجزائري- الفرنسي الناتج عن مفاوضات 1964 لتنظيم قطاع المحروقات وتطوير الصناعة الجزائرية، تم استبدال قانون النفط الصحراوي باتفاق شراكة يتضمن مساهمة سونطراك بمختلف الموارد في مجال نقل وتسويق المحروقات عبر كل مراحل هذه الصناعة بالجزائر، وينهي احتكار الشركات الفرنسية لها. لينتقل هذا الدور انطلاقاً من القرار 292/66 الصادر بتاريخ 1966/09/22 من النقل والتسويق إلى شركة وطنية للبحث، إنتاج، نقل، تحويل، وتسويق المحروقات.

أما في 1971/02/24 تم تأميم قطاع المحروقات من طرف السلطة العمومية الجزائرية، فأصبحت سونطراك بذلك يد هذه السلطة على القطاع. وفي 1981 أعيد هيكلتها تبعا للتطورات الحاصلة لا سيما الاقتصادية منها، بإنشاء 17 مؤسسة فرعية لها وظائف تكميلية.

وقد توالى التطورات التي مرت بها سونطراك حتى أصبحت شركة بالمنظور القانوني مجمع طاقوي من المنظور الاقتصادي ذات محفظة أنشطة متنوعة تضم 154 مؤسسة فرعية على المستويين الوطني والدولي (105 مؤسسة على المستوى الوطني و49 على المستوى الدولي)، حاضرة في العديد من الدول، من أهمها : البيرو، انكلترا، اسبانيا، ايطاليا، مالي، النيجر، مصر ، وليبيا.

كما يقدر حجم عمالة مجمع سونطراك بحوالي 120 ألفاً، ويحتل الصدارة عالمياً من خلال كونه :

- أ- أول شركة نفطية وغازية في إفريقيا.
- ب- أول شركة غاز في البحر الأبيض المتوسط.
- ج- ثالث مصدر في العالم لغاز البترول المميع (GPL).
- د- رابع مصدر في العالم للغاز الطبيعي المميع (GNL).
- هـ- خامس مصدر في العالم للغاز الطبيعي.
- و- سادس شركة عالمياً من حيث الاحتياطات وإنتاج الغاز الطبيعي.

ز- في المرتبة الثانية عشر عالميا كشركة بترولية، الخامسة والعشرون من حيث عدد الموظفين.

إلى أن مهامها استمرت، كما يلي:

أ- تلبية احتياجات السوق الجزائرية للمحروقات، خاصة الغاز الطبيعي الذي يعتبر من أولوياتها.

ب- تموين السوق العالمية بالمحروقات السائلة والغازية والطاقة عامة.

ج- ضمان تنمية صناعة المحروقات (شرط استمراريتها).

ثانيا: أهداف سونطراك:

لسونطراك مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، من أهمها:

أ- الإبقاء على نمو سونطراك وتعزيز قيادتها في الجزائر وإفريقيا، ومكانتها بين قادة الصناعة والتجارة العالميتين في مجال المحروقات السائلة وغازية.

ب- الإسراع والإنهاء بنجاح عملية التكيف مع الشروط الجديدة التي حددها قانون المحروقات الجديد (07/05) للتقدم على المعايير العالمية.

ج- التكفل كمؤسسة وطنية ناجحة ومنتورة لبلد نفطي وغازي في تحسين تقييم الموارد الوطنية للمحروقات، وخلق الثروات لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

د- الاستمرار في التحكم وتحفيز التكاليف لضمان البقاء: الأولى يف الجزائر، الأول في إفريقيا، وقائدة الصناعة الغازية في المنطقة الأورو متوسطية، وفي المصادرة العالمية.

المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لمجمع سونطراك :

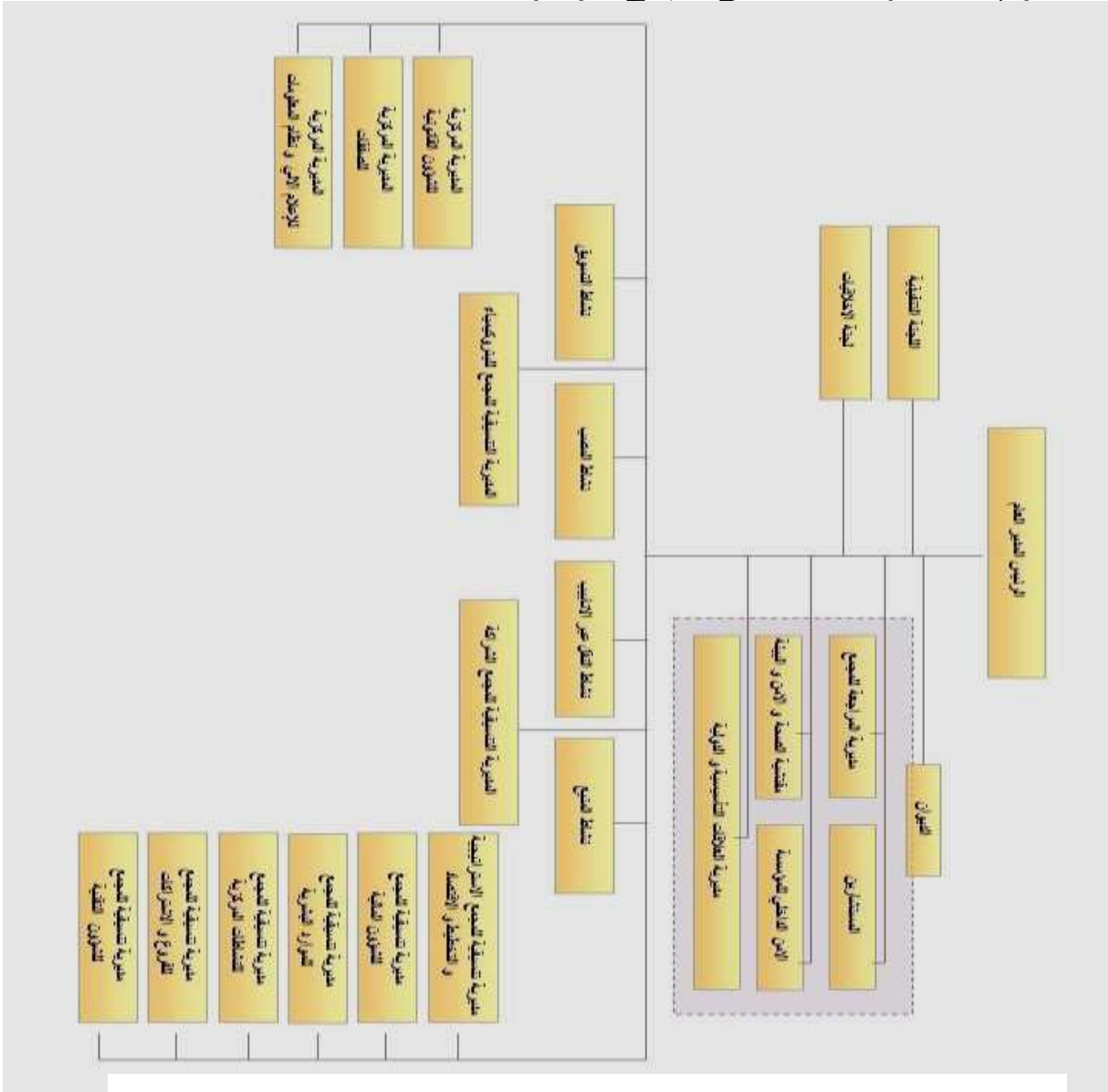
تم دراسة الهيكل التنظيمي الإداري لمجمع سونطراك انطلاقا من التطرق إلى تنظيم المجمع العام، ثم استعراض الهيكل التنظيمي له وشرحه.

الفرع الأول: التنظيم العام لمجمع سونطراك : وهو يعكس أهم الهيآت العليا بالمجمع، والمتمثلة فيما يلي:

أولا: الجمعية العامة ومجلس الإدارة:

وقع الرئيس المدير العام يوم 10 جانفي 2011 القرار:أ-001(ر-25) المتضمن الهيكل التنظيمي الجديد للبنية الكبرى لسونطراك والمعتمد من قبل الإدارة في 04 جانفي 2011، وذلك في إطار تطوير قيادة نشاطات المجمع سواء من حيث تكييف إستراتيجية التنمية مع المستجدات الوطنية والدولية وذلك بصفة ديناميكية مستمرة، أو من حيث تعزيز التنسيق بين مجمل النشاطات ومواد الشركة يوضح هذا الهيكل بالشكل التالي:

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لمجمع سونطراك



المصدر : موقع الشركة على الانترنت، WWW.SONATRACH.COM

المبحث الثاني: الطريقة والإجراءات المتبعة

سنحاول في هذا المبحث التعريف بالشركة محل الدراسة، وعرض المتغيرات المستخدمة في عملية التنبؤ وتقديم للنماذج المستخدمة في التحليل.

المطلب الاول: عينة الدراسة والمتغيرات المستخدمة

أولاً: عينة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة أساساً في شركة سونطراك الوطنية والمتمثلة في جدول حسابات النتائج والميزانية.

إن متغيرات الدراسة المتمثلة في المؤشرات المالية التي تم بنائها إنطلاقاً من المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية من الشركة في لفترة ما بين 2013-2016.

ثانياً: المتغيرات المستخدمة:

-المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع في هذه الدراسة في الفشل المالي.

-المتغير المستقل: يتمثل في أدوات التنبؤ والذي تم التعبير عنه باستخدام النسب المالية المتوصل إليها في الدراسات (دراسة ALTMAN 1968 ودراسة KIDA 1981)

- المتغيرات المستقلة:

1- بالنسبة ل Z.ALTMAN

X1	رأس المال العامل/ مجموع الأصول الملموسة
X2	الأرباح المحتجزة/ مجموع الأصول الملموسة
X3	الأرباح قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الأصول الملموسة
X4	القيمة السوقية لحقوق المساهمين/ مجموع المطلوبات
X5	صافي المبيعات / مجموع الأصول الملموسة
Z	دليل او مؤشر الإستمرارية

المصدر: محمد إبراهيم عبد الرحيم"مرجع سابق"،ص:176

بموجب هذا النموذج تصنف المؤسسات إلى ثلاث فئات، وذلك حسب قدرتها على الاستمرارية بموجب نقطة قطع (Z) قدرها 2.99

قيمة Z	وضعية المؤسسة
$Z \leq 2.99$	1-المؤسسات الناجحة والقادرة على الاستمرار
$2.99 > Z > 1.81$	2-المؤسسات الفاشلة يصعب تحديد وضعيتها
$Z < 1.81$	3-المؤسسات الفاشلة التي يحتمل إفلاسها

المصدر: محمد إبراهيم عبد الرحيم"مرجع سابق"،ص:176

2- بالنسبة لـ Z.KIDA:

X1	صافي الأرباح قبل الضرائب/ مجموع الأصول
X2	مجموع حقوق المساهمين/ مجموع المطلوبات
X3	الأصول السائلة/ المطلوبات المتداولة
X4	صافي المبيعات/ مجموع الأصول
X5	الأصول النقدية/ مجموع الأصول

المصدر: منير شاكر محمد وآخرون، "مرجع سابق" ص ص 182-183.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة:

سنتطرق إلى عرض المعادلات الرياضية المستخدمة في تحليل القوائم المالية لشركة سونطراك الجزائرينوع من الاختصار نظرا للتطرق إلى النماذج بشكل من التفصيل في الجانب النظري للدراسة.

أولا: نموذج Z.ALTMAN

لقد تم تقديم النموذج سابقا، ونذكر بالعلاقة الرياضية للنموذج :

$$Z=0.012X1+0.014X2+0.033X3+0.006X4+0.010X5$$

ثانيا: نموذج Z.KIDA

لقد تم تقديم النموذج سابقا، ونذكر بالعلاقة الرياضية للنموذج:

$$Z=1.042X1+0.42X2-0.461X3-0.463X4+0.271X5$$

المبحث الثالث : تحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية:

باستخدام نماذج التنبؤ، سنحاول التوصل إلى قيم النموذج وتفسيرها، للحكم على الوضعية المالية.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة:

أولا : نتائج نموذج Z.ALTMAN:

الجدول 01: نتائج حساب Z.ALTMAN لسنة 2013

المعاملات	2013	
X1	0.1817	0.012
X2	0.0845	0.014
X3	0.1202	0.033
X4	0.3499	0.006
X5	1.2199	0.010
قيم z	2.1618	/

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL

الجدول 02: نتائج حساب Z.ALTMAN لسنة 2014

المعاملات	2014	
X1	0.2657	0.012
X2	0.0694	0.014
X3	0.0850	0.033
X4	0.3396	0.006
X5	1.1342	0.010
قيم z	2.0333	/

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL

الجدول 03: نتائج حساب Z.ALTMAN لسنة 2015

المعاملات	2015	
X1	0.012	-0.0058
X2	0.014	0.0015
X3	0.033	0.0094
X4	0.006	0.3086
X5	0.010	0.6017
قيم z	/	0.8124

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL

الجدول 04: نتائج حساب Z.ALTMAN لسنة 2016

المعاملات	2016	
X1	0.012	-0.0193
X2	0.014	0.0325
X3	0.033	0.0419
X4	0.006	0.2608
X5	0.010	0.5329
قيم z	/	0.8493

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL

الجدول 05: نتائج حساب Z.ALTMAN لسنوات 2013, 2014, 2015, 2016:

المعاملات	2013	2014	2015	2016	
X1	0.1817	0.2657	-0.0058	-0.0193	0.012
X2	0.0845	0.0694	0.0015	0.0325	0.014
X3	0.1202	0.0850	0.0094	0.0419	0.033
X4	0.3499	0.3396	0.3086	0.2608	0.006
X5	1.2199	1.1342	0.6017	0.5329	0.010
قيم z	2.1618 /	2.0333	0.8124	0.8493	

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL

إن الشركة في سنة 2013 و 2014 بلغت فيها قيم Z: 2.16 و 2.033 على التوالي حيث تقع هاتين القيمتين في المنطقة الرمادية للنموذج ($2.99 > Z > 1.81$) وفي هذه الحالة يصعب إعطاء قرار حاسم بشأن وضعية الشركة، وتحتاج إلى دراسة تفصيلية على عكس ذلك نجد في السنتين 2015 و 2016 قيم Z: 0.81 و 0.84 على التوالي، حيث تقع هاتين القيمتين في منطقة الخطر، وتكون الشركة مهددة بخطر الفشل المالي والتي يحتمل افلاسها ($Z < 2.99$) وذلك بانحراف كبير عن 2.99.

ثانيا نموذج Z.KIDA

$0 < Z$ مهددة بخطر الإفلاس $0 > Z$ تشير إلى سلامة المركز المالي

جدول 06: نتائج حساب Z.KIDA لسنة 2013

المعاملات	2013	
X1	1.042	0.0684
X2	0.42	0.1169
X3	0.461	1.3093
X4	0.463	0.6937
X5	0.27	0.0655
قيم Z	/	1.0629

المصدر : إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL

جدول 07: نتائج حساب Z.KIDA لسنة 2014

المعاملات	2014	
X1	1.042	0.0450
X2	0.42	0.1100
X3	0.461	1.4343
X4	0.463	0.6006
X5	0.27	0.0905
قيم Z	/	1.0569

المصدر : إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL

جدول 08: نتائج حساب Z.KIDA لسنة 2015

المعاملات	2016	
X1	1.042	0.0060
X2	0.42	0.1058
X3	0.461	1.1454
X4	0.463	0.3861
X5	0.27	0.0576
قيم Z	/	0.7731

المصدر : إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL

جدول 09: نتائج حساب Z.KIDA لسنة 2016

المعاملات	2016	
X1	1.042	0.0265
X2	0.42	0.0991
X3	0.461	0.8829
X4	0.463	0.3368
X5	0.27	0.0481
قيم Z	/	0.6452

المصدر : إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL

جدول 10: نتائج حساب Z.KIDA لسنوات 2013,2014,2015,2016

المعاملات	2013	2014	2015	2016	
X1	0.0684	0.0450	0.0060	0.0265	1.042
X2	0.1169	0.1100	0.1058	0.0991	0.42
X3	1.3093	1.4343	1.1454	0.8829	0.461
X4	0.6937	0.6006	0.3861	0.3368	0.463
X5	0.0655	0.0905	0.0576	0.0481	0.27
قيم Z	1.0629 /	1.0569	0.7731	0.6452	

المصدر : إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EXCEL

نلاحظ انه وخلال السنوات 2013 و 2014 و 2015 و 2016 قيم Z: كانت على التوالي 1.06 و 1.05 و 0.77 و 0.64، والتي تعتبر قيم موجبة تماما وهو ما يعبر على سلامة لمركز المالي للشركة إلى غاية سنة 2016، مع تسجيل ملاحظة انخفاض متزايد من سنة إلى أخرى قد يؤدي مستقبلا إذا استمر إلى حدوث خطر الإفلاس.

جدول 11: مقارنة ما بين النموذجين في السنة الأخيرة للدراسة

	Z.ALTMAN	Z.KIDA
النتيجة	0.8493	0.6452
النتبؤ	مهدة بالفشل المالي	غير مهدة بالفشل

المصدر : إعداد الطالب

المطلب الثاني: تحليل وتفسير النتائج:

بالنسبة لـ ALTMAN قد توصل إلى نفس النتيجة تقريبا خلال السنتين الأولتين وهو أن الشركة في مركز مال سليم وعلى العكس في السنتين الأخيرتين سنة 2015 و 2016 توصل النموذج إلى أن الشركة مهددة بخطر الإفلاس.

بالنسبة لنموذج KIDA قد توصل إلى أن الشركة لها مركز مالي سليم إلى غاية سنة 2016، وذلك خلال السنوات الأربعة محل الدراسة، مع ملاحظة انخفاض حاد ما بين سنتي 2015 و 2016.

خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الجزء الجانب التطبيقي للدراسة على ضوء القوائم المالية لشركة سونطراك الوطنية وقد تم استخراج وتصنيف المتغيرات المستقلة المناسبة لتطبيق نماذج التنبؤ المقترحة لاستخدامها في الدراسة التي من خلالها تم التوصل إلى قيم النماذج باستخدام برنامج EXCEL ، التي تشير في مجملها إلى أن الشركة مهددة بخطر الإفلاس إذا استمرت المؤشرات على نفس المنوال.

خاتمة

خاتمة:

تنشط المؤسسة الاقتصادية في بيئة متقلبة تتميز بمتغيرات مستمرة وسريعة وهو ما زاد من درجة الغموض وعدم التأكد التي جعلت التخطيط للمستقبل من الأمور العسيرة هذا بدوره جعل المؤسسة تواجه أخطار متعددة وكثيرة وقد تكون سببا في فشلها أو ضعف أدائها، وهذا ما يهدد استقرارها ويجعلها عرضة لمختلف المخاطر التي تهدد انجاز أهدافها وقد تؤثر سلبا على استمرارية المؤسسة الهادفة إلى تحقيق رسالتها ولهذا فإن المؤسسة مطالبة بدراسة مختلف الظواهر والمتغيرات المحيطة بها لمعرفة سلوكها الماضي والحاضر لأجل التنبؤ بسلوكها في المستقبل واخذ كافة التدابير والإجراءات الضرورية لمواجهة هذه التحديات والتعقيدات المتزايدة من خلال البحث والتفتيش عن أفضل الطرق التي توصلها إلى بر الأمان وتجعلها قادرة على التكيف والبقاء والنمو والتميز، ومن ثم رؤية مستقبلية للمؤسسة تمكنها من تفادي المخاطر وضمان تحقيق عنصر الأمان في ظل الظروف المضطربة.

فالمخاطر التي يفرضها المحيط أصبحت تلح على أي مؤسسة ضرورة إدارتها وتسييرها وفق منهجية سليمة قائمة على أسس علمية وواضحة فعامل تحقيق النجاح واقتناص الفرص وتجنب التهديدات والحد من التعرض للخسائر كلها تمثل المبررات الرئيسية لإدارة مختلف المخاطر المحيطة بها بصفة أكثر كفاءة وفاعلية، إن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسية في نجاح أي مؤسسة اقتصادية وازدهارها وتحقيقها لأهدافها فإن كان لمقصود من الإقدام على المخاطر هو الحصول على أرباح أعلى فإن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية وصحيحة قد يؤدي إلى فقدان عوائد وفشل في تحقيق أهداف إستراتيجية.

كما يعتبر التنبؤ بالفشل المالي من خلال القوائم المالية أمر بالغ الأهمية وضروريا ولأن من شأنه تقديم إنذار مبكر للوضع المالية لشركة -سونطراك- الجزائر- أنه في

السنوات الأخيرة ظهرت وضعيات فشل مالي للشركة قد تؤدي مستقبلا إلى تعرضها لأزمات مالية مما ينتج عنها عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

ومن خلال هذا البحث حاولنا تطبيق أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي مثل:

Altman، Kida وذلك من خلال فصلين، فصل نظري، وفصل تطبيقي، انطلاقا من فرضيات الدراسة واختبارها فوصلنا إلى النتائج التالية:

- اثبتت نماذج التنبؤ بالفشل المالي صحتها وأنها قادرة على إعطاء صورة مستقبلية واضحة للوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية، وأنها من الاساليب المهمة في إدارة المخاطر المالية .

❖ نتائج الدراسة:

- 1- إن نماذج التنبؤ بالفشل المالي دور هام في إدارة المخاطر المالية للمؤسسة
- 2- إن من أهم النماذج التي تساعد في التنبؤ بالفشل المالي هي Altman و Kida
- 3- إن نموذج Altman و Kida قد ساعدا في الحكم على لوضعية المالية في شركة سونطراك.

❖ التوصيات :

- ينبغي على أصحاب القرار استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي، والتي تعتبر كمؤشر مبكر للخطر.
- ضرورة اختيار نماذج تنبؤ مناسبة لحجم ونشاط المؤسسة الاقتصادية محل التشخيص.
- ضرورة قيام المؤسسات بعقد دورات تدريبية مستمرة في طرق وتقنيات التحليل المالي خاصة في مجال التنبؤ والتخطيط.
- إن فشل الشركات لا يؤدي بالضرورة إلى إفلاسها في جميع الحالات، حيث يعتبر الإفلاس نتيجة نهائية للفشل، كما يترتب عليه تأثيرات قانونية واقتصادية عديدة

منها إنهاء الكيان القانوني للشركة ولكن إذا كانت هناك محاولة من قبل الإدارة ومسيرى المؤسسة أصحاب المصلحة معالجة الموقف فإن الشركة قادرة على الاستمرار في نشاطها خلال الفترة المقبلة.

- ضرورة الاهتمام بدقة البيانات المالية للشركة، وأن تعمل الشركة على إصدار قوائم مالية (ميزانيات، قوائم الأرباح والخسائر) دورية منتظمة ودقيقة.

❖ الاقتراحات:

- ضرورة تخصيص قسم لإدارة المخاطر في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.
- التركيز على التقييم للأداء المالي، باعتباره أهم الركائز الأساسية التي يعتمد عليها متخذي القرار.
- ضرورة البحث على نماذج أخرى يمكن أن تعطي تنبؤات دقيقة عن حجم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية مستقبلاً.
- ضرورة بناء إستراتيجية واضحة تكون مبنية على تحليل دقيق للبيئة الداخلية والخارجية.

❖ آفاق الدراسة:

- اقتصرت هذه الدراسة على شركة سونطراك الوطنية لذلك يمكن توسيع الدراسة لتشمل عدة مؤسسات وطنية واقتصادية أخرى أو قطاعات كاملة.
- يوصى إدارة المؤسسة ليس فقط بالتفكير في كيفية رفع مستوى الأداء بل التفكير بجدية في كيفية رفع درجة الدقة في التنبؤ الفشل المالي واختيار نماذج التنبؤ الملائمة بحجم ونشاط مؤسساتهم.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب :

1. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي، الإدارة المالية دروس وتطبيقات"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان_الأردن، 2006 .
2. جمال الدين المرسي، الإدارة المالية: مدخل إتخاذ القرارات، الدار الجامعية، القاهرة، 2006، ص 67-68-69.
3. رضوان وليد العمار، الإدارة المالية، دار المسيرة، ط1، عمان، 1997.
4. سعاد معاليم، الإدارة المالية الحديثة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2018.
5. الشبيب، دريد كامل، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، سنة : 2010.
6. طارق عبد العال حمادة، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، كلية العلوم التجارية، عين شمس، الدار الجامعية الاسكندرية، 2007.
7. عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار الصفاء، ط1، عمان، 2000.
8. عبد الحميد أبو بكر، إدارة شركات التأمين، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
9. عبد الغفار حنفي، أساسيات الإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
10. محمد إبراهيم عبد الرحيم، "اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008 .
11. محمد إبراهيم عبد الرحيم، "اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008 .
12. محمد العامري، الإدارة المالية الدولية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

13. محمد صالح الحناوي، أساسيات ومبادئ الإدارة المالية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2007.
14. محمد علي إبراهيم العامري، "الإدارة المالية الحديثة"، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2013
15. منير شاكر محمد وآخرون، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، ط2، دار وائل للنشر، عمان_الأردن، 2005 .
- الرسائل:

1. حماد حمدي إسماعيل مطر، "نموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر المنشآت المصرفية العامة في فلسطين"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2010 .
2. صافية بزام، "استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي"، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014 .

المجلات:

1. رافعة إبراهيم الحمداني، يسين طه، يسين القطان، استخدام نموذج شيروود للتنبؤ المالي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، جامعة الموصل، العراق، مجلد: 5، العدد : 10، سنة : 2013.
2. سيف عبد الرزاق محمد الوقار، وحيد محمود رمو، "استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل شركات المساهمة الصناعية"، مجلة تنمية الرافدين ، العدد100، المجلد32، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2010.
3. عثمان عبد القادر حمه أمين، غازي عبد العزيز البياتي، جليل إبراهيم صالح، "أهمية التحليل للتنبؤ بالتعثر المالي لشركات المساهمة"، مجلة جامعة التنمية البشرية ، العدد3، جامعة التنمية البشرية.

4. على خلف الركابي، بثينة راشد الكعبي، "التنبؤ بفشل الشركات باستخدام التحليل المالي في العراق"، مجلة لإدارة والاقتصاد، المجلد 32، العدد94، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2013 .
5. علي حسين الدوغجي، " مدى مسؤولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية والفشل المالي للشركات"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، الإصدار 2، لمجلد2، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، 2008.
6. علي محمد موسى، "إجراءات المراجعة التحليلية في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع"، مجلة الجامعة، العدد15، المجلد2، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا، 2013).

الملتقيات:

1. عزمي عبد القادر بشلالي، علال قاشي، مدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر التالية "الملتقى الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات دول العالم، جامعة آكلي امحن داو الحاج بالبوية ، يومي26-27 نوفمبر 2013.

الملاحق

الملحق رقم 01 : الميزانية الختامية (أصول) 2014/2013

90

Rapport Annuel 2014



Bilan au 31 décembre 2014 :

Actif	Unité : Milliard DA	
	2014	2013
Actifs non Courants - Nets	4 865	4 813
• Immobilisations incorporelles	2	7
• Immobilisations corporelles	370	379
• Immobilisations en concession	-	-
• Equipements fixes et complexes de production	2 543	2 087
• Immobilisations en cours	1 484	1 870
• Participations et créances rattachées	440	441
• Autres immobilisations financières	20	22
• Impôts différés actifs	6	7
Actifs Courants - Nets	4 224	3 742
Stocks & en Cours	478	456
• Stocks de marchandises	-	-
• Matières premières et fournitures	9	7
• Autres approvisionnements	238	249
• Stocks de produits	229	198
• Stocks provenant d'immobilisations	-	-
• Stocks à l'extérieur	2	2
Creances et Emplois Assimilées	2 923	2 726
• Fournisseurs et comptes rattachés	55	18
• Clients et comptes rattachés	327	533
• Personnel et comptes rattachés	-	-
• Organismes sociaux et comptes rattachés	1	1
• Etat collectivités publiques	1 096	882
• Groupe et associés	1 382	1 218
• Débiteurs divers	55	68
• Charges constatées d'avance	7	6
Disponibilités et Assimilées	823	560
• Valeurs mobilières de placement	-	-
• Banques Etablissements Financiers et assimilés	823	557
• Caisses	-	-
• Régies d'avances et accreditifs	-	3
Total Actif	9 089	8 555

الملحق رقم 02: الميزانية الختامية (خصوم) 2014/2013



Rapport Annuel 2014

91

Passif	Unité : Milliard DA	
	2014	2013
Capitaux Propres	5 894	5 554
• Capital émis	1000	1000
• Primes et réserves	4 561	4 143
• Résultat net	334	411
• Report à nouveau	-1	
Passifs non Courants	250	143
• Provisions pour charges	245	138
• Emprunts et dettes financières	2	2
• Autres dettes non courantes	3	3
Passif Courant	2 945	2 858
• Fournisseurs et comptes rattachés	264	275
• Clients et comptes rattachés	4	13
• Personnel et comptes rattachés	21	19
• Etat collectivités publiques	221	304
• Groupe et associés	2 425	2 189
• Créiteurs divers	3	45
• Produits constatés d'avance		5
• Trésorerie passive		1
Total Passif	9 089	8 555

الملحق رقم 03: جدول حسابات النتائج 2014/2013

92

Rapport Annuel 2014



Compte de résultats au 31 décembre 2014:

Compte de Résultats	Unité : Milliard DA	
	2014	2013
Production de l'exercice	5 459	5 935
• Achats consommés	311	532
• Services extérieurs et autres services	1 425	1 409
Consommation de l'Exercice	1 736	1 941
Valeur Ajoutée	3723	3994
• Charges de personnel	152	151
• Impôts, taxes et versements assimilés	1 933	2 141
Excedent Brut d'Exploitation	1 638	1 702
• Autres produits opérationnels	133	126
• Autres charges opérationnelles	54	235
• Dotations aux amortissements, aux provisions et pertes de valeurs	657	426
• Reprises sur pertes de valeur et provisions	21	14
Résultat Opérationnel	1 081	1 181
• Produits financiers	78	71
• Charges financières	750	667
Résultat Financier	-672	-596
• Résultat ordinaire avant Impôts	409	585
• Impôts exigibles sur résultats ordinaires	74	174
• Impôts différés sur résultats ordinaires (variation)	-	-
Total des Produits des Activités Ordinaires	5690	6147
Total des Charges des Activités Ordinaires	5 356	5 736
Résultat net des Activités Ordinaires	334	411
• Eléments extraordinaires (Produits)	-	-
• Eléments extraordinaires (Charges)	-	-
Résultat Extraordinaire		
Résultat Net de l'Exercice	334	411

الملحق رقم 04: جدول تدفقات الخزينة 2014/2013

94

Rapport Annuel 2014



Tableau des Flux de Trésorerie au 31 décembre 2014

Rubriques	Unité : Milliard DA	
	2014	2013
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
• Résultat net de l'exercice	334	411
• Ajustement pour :		
• Amortissements et provisions	595	409
• Variations des impôts différés	-	-
• Quote part des subventions virées au résultat	171	373
• Variations des stocks	-26	54
• Variation des clients et autres créances	206	-50
• Variation des fournisseurs et autres dettes	-487	-773
• Plus ou moins-values de cession, nettes d'impôts	2	10
• Report à nouveau & comptes de liaisons	-1	86
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	794	520
• Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
• Acquisitions d'immobilisations incorporelles et corporelles	-1 192	-599
• Cessions d'immobilisations incorporelles et corporelles	659	35
• Acquisitions d'immobilisations financières	-23	-51
• Cessions d'immobilisations financières	19	97
• Subventions d'équipement et d'investissement	-	-
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)	-537	-518
• Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
• Variation des capitaux propres	418	497
• Variation des emprunts et dettes financières		-4
• Affectation du résultat (n-1)		
• Coupons et dividendes		
• Réserves facultatives		-4
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)	7	-85
Flux de trésorerie de la période (A+B+C)	264	-84
• Trésorerie d'ouverture	559	643
• Trésorerie de clôture	823	559
Variation de la trésorerie de la période	264	-84

الملحق رقم 05: الميزانية الختامية (أصول) 2015/2014

2016

2. Présentation des états financiers

A. Bilan au 31 décembre 2016

Actif	Unité : Milliard DA	
	2016	2015
ACTIFS NON COURANTS - NETS	6 377	6 063
<ul style="list-style-type: none"> ▪ Immobilisations incorporelles ▪ Immobilisations corporelles ▪ Immobilisations en concession ▪ Equipements fixes et complexes de production ▪ Immobilisations en cours ▪ Participations et créances rattachées ▪ Autres immobilisations financières ▪ Impôts différés actifs 	3 377 - 2 491 2 055 477 968 6	3 363 - 2 561 1 732 468 931 6
ACTIFS COURANTS- NETS	3 711	3 385
STOCKS ET EN COURS	374	355
<ul style="list-style-type: none"> ▪ Stocks de marchandises ▪ Matières premières et fournitures ▪ Autres approvisionnements ▪ Stocks de produits ▪ Stocks provenant d'immobilisations ▪ Stocks à l'extérieur 	1 5 240 127 - 1	- 8 219 127 - 1
CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES	2 852	2 486
<ul style="list-style-type: none"> ▪ Fournisseurs et comptes rattachés ▪ Clients et comptes rattachés ▪ Personnel et comptes rattachés ▪ Organismes sociaux et comptes rattachés ▪ Etat et collectivités publiques ▪ Groupe et associés ▪ Débiteurs divers ▪ Charges constatées d'avance 	106 400 - 1 550 1 686 103 7	73 346 - 1 422 1 521 117 6
DISPONIBILITES ET ASSIMILEES	485	544
<ul style="list-style-type: none"> ▪ Valeurs mobilières de placement ▪ Banques Etablissements Financiers et assimilés ▪ Caisses ▪ Régies d'avances et accreditifs 	485 - -	542 - 2
TOTAL ACTIF	10 088	9 448

الملحق رقم 06: الميزانية الختامية (خصوص)

Passif	2016	
	Unité : Milliard DA	
	2016	2015
CAPITAUX PROPRES	6 046	5 830
<ul style="list-style-type: none"> • Capital émis • Primes et réserves • Résultat net • Report à nouveau 	1 000 4 843 207 -3	1 000 4 823 9 -2
PASSIFS NON COURANTS	208	198
<ul style="list-style-type: none"> • Provisions pour charges • Emprunts et dettes financières • Autres dettes non courantes 	203 2 3	193 2 3
PASSIF COURANT	3 834	3 420
<ul style="list-style-type: none"> • Fournisseurs et comptes rattachés • Clients et comptes rattachés • Personnel et comptes rattachés • Organismes sociaux et comptes rattachés • Etat et collectivités publiques • Groupe et associés • Crédoeurs divers • Produits constatés d'avance • Trésorerie passive 	297 11 18 6 240 3 248 3 - 11	273 24 21 7 179 2 909 4 - 3
TOTAL PASSIF	10 088	9 448

الملحق رقم 07: جدول حسابات النتائج 2016/2015

2016

B. Tableau des Comptes de Résultats au 31 décembre 2016

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS		
DESIGNATION	2016	2015
Ventes et produits annexes	3 398	3 648
Production stockée ou déstockée	3	-98
Production immobilisée	374	337
Subventions d'exploitation	161	206
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE	3 936	4 094
Achats consommés	332	369
Services extérieurs	1 104	1 159
Autres services extérieurs	133	143
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE	1 569	1 671
III. VALEUR AJOUTEE	2 367	2 422
Charges de personnel	150	154
Impôts, taxes et versements assimilés	1 168	1 365
IV. EXCEDENT BRUT	1 049	903
Autres produits opérationnels	98	201
Autres charges opérationnelles	40	59
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	589	640
Reprises sur pertes de valeur et provisions	29	118
V. RESULTAT OPERATIONNEL	545	522
Produits financiers	115	129
Charges financières	393	594
VI. RESULTAT FINANCIER	-278	-465
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)	268	57
Impôts exigibles sur résultat ordinaire	61	47
Impôts différés (variations) sur résultat ordinaire	-	1
- TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES (c)	4 177	4 540
- TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES (d)	3 971	4 532
VIII RESULTAT DES ACTIVITES ORDINAIRES (c-d)	207	9
Eléments extraordinaires (produits)		
Eléments extraordinaires (charges)		
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	207	9

الملحق رقم 08: جدول تدفقات الخزينة 2016/2015

2016

C. Tableau de Flux de Trésorerie au 31 décembre 2016

Rubriques	Unité : Milliard DA	
	2016	2015
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Résultat net de l'exercice	207	9
Ajustement pour :		
• Amortissements et provisions	559	512
• Variations des impôts différés	-	1
• Quote-part des subventions virées au résultat	161	206
• Variations des stocks	-21	117
• Variation des clients et autres créances	-54	-62
• Variation des fournisseurs et autres dettes	-68	763
• Plus ou moins-values de cession, nettes d'impôts	-	-
• Report à nouveau & comptes de liaisons	-1	-1
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	783	1 545
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
• Acquisitions d'immobilisations incorporelles et corporelles	-1 287	-980
• Cessions d'immobilisations incorporelles et corporelles	477	165
• Acquisitions d'immobilisations financières	-71	-949
• Cessions d'immobilisations financières	21	9
• Subventions d'équipement et d'investissement		
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)	-860	-1 755
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
• Variation des capitaux propres	20	262
• Variation des emprunts et dettes financières	-	-
• Affectation du résultat (n-1)		
✓ Coupons et dividendes		-100
✓ Réserves facultatives	-9	-235
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)	11	-73
Flux de trésorerie de la période (A+B+C)	-66	-283
Trésorerie d'ouverture	540	823
Trésorerie de clôture	474	540
Variation de la trésorerie de la période	-66	-283